

وثيقة صهيونية

الصراع العربي الإسرائيلي



حدود التسوية واستراتيجية إسرائيل في القرن ٢١

عبد العال الباقرى

ميريت للنشر والمعلومات

حدود التسوية واستراتيجية إسرائيل في القرن ٢١

مكتب العمال الباحثون

حدود التسوية
واستراتيجية إسرائيل في القرن ٢١
(وثيقة صهيونية)

ميريت للنشر والمعلومات
القاهرة ٢٠٠٢

**حدود التسوية
واستراتيجية إسرائيل في القرن ٢١**

**المؤلف:
عبد العال الباقورى**

**الطبعة الأولى ، ٢٠٠١
ميريت للنشر والمعلومات
٦ (ب) شارع قصر النيل ، القاهرة
merit56 @ hotmail. Com**

**المدير العام
محمد هاشم**

**الغلاف للفتان
أحمد اللباد**

رقم الإيداع : ٢٧٤٨ / ٢٠٠١

الترقيم الدولي : 977-5938-78-3

إهداء

إلى كل معارضى التطبيع.. فى جميع بلادنا العربية.
إلى أنصار المقاطعة الشاملة للعدو اليوم وغدا، إلى
أن نستعيد حقوقنا، ونحرر أرضنا...

عين. الف

الفهرس

إهداء ٣

مقدمة ٥

الفصل الأول:

إمبراطورية تشكل المنطقة حسب مصالحها ١١

الفصل الثاني:

يهود العالم القوة العظمى التي لن تدير ظهرها

لإسرائيل ٣٧

الفصل الثالث:

كيف تتفوق إسرائيل على العرب أجمعين ٦٥

الفصل الرابع:

الصراع بين الشعبين على قطعة أرض واحدة هي "أرض

إسرائيل" ٩٥

مقدمة

قبل "الكاتب الثانى" .. وبعده أيضا

ترددت كثيرا فى دفع هذه الكلمات إلى المطبعة لتصدر فى شكل كتاب. ومن طبعى أنى أتردد كثيرا فى ما أكتب. فالكلمة عندى مسئولية ثقيلة. و"الكتاب" يجب أن يكون هكذا بحق، وليس عبارة عن "سمك.. لبن.. تمر هندي" أو "سلق بيض". ولا أَرْضَى لنفسي أن ترتكب ما أخذه على الآخرين، منذ مطلع شبابه وإلى اليوم... وربما لهذا السبب ضاعت فرص كثيرة فى الكتابة والنشر. ولست على هذا من النادمين.

لقد فرغت من كتابة هذه الكلمات فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨، أى بعد أقل من شهر من مغادرتى صحيفة "الأهالى" لسان الحزب الذى كنت أنتمى إليه، وقبل حوالى شهرين من عودتى التى كانت مؤقتة - والحمد لله - إلى "الجمهورية". ومنذ فرغت من كتابة هذه الكلمات، راودتنى فكرة جمعها فى كتاب. وساءلت نفسي كثيرا: "هل تستحق"؟. أحيانا كنت أقول إنها تستحق، وأبرر ذلك بما فعله من قبل صحفى هندي كبير هو "كارنجيا"

الذى وقعت بين يديه خطة رئاسة الأركان الإسرائيلية، فأصدرها فى كتاب بعنوان ذاع وشاع وهو "خنجر إسرائيل".. وفى اليوم التالى مباشرة، كنت أعود فانقض، بينى وبين نفسى، ما عقدت العزم عليه..

ومرة ثانية أعود وأقول إن هذه التصورات مهمة ، ويجب أن توضع بين دفتى كتاب ، لأنها ليست تصورات فرد، بل تعكس وتعبّر عن آراء شريحة كبيرة من أهل الحكم والسياسة والعسكرية فى إسرائيل. وكان حماس بعض الأصدقاء الأعزاء يساعدنى أحيانا فى أن أغالب ترددى مساءً، ثم أستعيده صباحاً. كنت أقطع حبل التردد ظهرا، ثم يتصل ما انقطع عصرا، بل ويزداد رابطة وتوثقا. وظلت هذه حالى مع هذه الكلمات، فى فترة جاوزت عاما ونصف العام.

وجاءت "كامب ديفيد الثانية" ، ثم أعلن أنها "فشلت" ، وخشيت مما قد يأتى فى أعقاب إعلان هذا الفشل، فتحول ترددى إلى حسم، إذ وجدت من واجبنى أن أضع أمام القارئ العربى، خاصة القارئ المصرى والقارئ الفلسطينى ما كتبه "إفرايم سنيه" الدكتور، الطبيب، اللواء، الوزير (وزير صحة سابق) وعضو الكنيست ونائب وزير الدفاع حاليا، أو وزير الدفاع الفعلى.. وهو ابن "موشيه سنيه" الطبيب أيضا الذى رأس قوات "الهاجاناه" الصهيونية فى معركة ١٩٤٨، ثم أصبح "شيوخيا" من الطراز الإسرائيلى، وصار أمينا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الإسرائيلى إلى أن حدث الانشقاق فى ١٩٦٥، وقاد هو الجناح الذى ما لبث أن انقرض.

أهمية "إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠" .. وهذا اسم الكتاب الذي سنقرأه معاً، تكمن في أنه يقول علناً ما تفكر فيه إسرائيل، وما تخططه وتدبر له من تصورات حول التسوية النهائية من جانب، وحول دورها ودور الآخرين في "المنطقة" (الاسم الكودي الحالي للوطن العربي) بعد التسوية.

كنت أريد أن أقارن هذه التصورات بغيرها مما طرحه "حزب العمل" الإسرائيلي منذ عدوان ١٩٦٧، ومنذ "مشروع إيجال ألون" وإلى اليوم، أو بما قيل إنه عرض أو طرح في أروقة الكامب. وخشيت أن يؤدي هذا إلى تراجع حماسي ورجوع ترددي. ولذلك لن أضيف، ولن أعدل في هذه الكلمات التي أرجو ألا تكون تأخرت.. فهذا هو الوقت الأنسب لقراءتها واستيعابها وإدراك ما فيها من أخطار وما تتبئ عنه من تحديات فرضت علينا ، ولن نستطيع منها فراراً.

مدينة نصر

في الأول من أغسطس ٢٠٠٠م

نص الترجمة لكتاب:

((إسرائيل بعد عام "٢٠٠٠"))

للكتاب الإسرائيلي: الجنرال الدكتور
إفرايم سنيه

الفصل الأول

إمبراطورية تشكل المنطقة حسب مصالحها

-المدى الاستراتيجى لإسرائيل يمتد من البحر الأسود شمالاً إلى خليج عدن جنوباً، ومن جبل طارق غرباً إلى بحر قزوين شرقاً.

-تصورات "سنيه" العمالى لا تختلف كثيراً عن أفكار "شارون" منذ الثمانينيات .. و"نتنياهو" فى "مكان بين الأمم".

-أمن إسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠ يقوم على تفوقها العسكرى المطلق وعلى حدود يمكن الدفاع عنها.

-الشرق الأوسط غير مستقر نهائياً.. ولو فى ظل اتفاقيات السلام.

* تعميق العلاقات مع تركيا أهم أهداف إسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠.

قبل القراءة (١)

هذا الكتاب... لماذا الآن؟

قد يقول البعض : هل هذا وقته؟. هل هذا هو الوقت المناسب لنشر كتاب يتناول مخططات إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠؟ وقد يكون هؤلاء ممن يتحدثون وفي أذهانهم.. اتفاق "واي بلنتيشن"، وما يمثله. وهنا ، فإن الجواب هو العكس صحيح، فهذا هو الوقت الأنسب لعرض هذا الكتاب. خاصة وأن الاتفاق الأخير تحدث عن موعد محدد لإعادة فتح ملف "التسوية النهائية".. وربما يكون قد تم فتحه فعلا. ومن ثم ، فإن هذا هو الوقت الأنسب لعرض هذا الكتاب، وقراءته قراءة متمعنة ودقيقة ، خاصة وأنه يتعرض ويعرض تصورا متكاملا للتسوية النهائية الفلسطينية - الإسرائيلية، كما يتحدث عما بعد التسوية. ولكن المهم في هذا الإطار، هو حديثه الواضح والصريح عن "حدود" و"شروط" و"قيود" التسوية النهائية.. وهي "حدود" و"شروط" و"قيود" لن تقبل عربيا وفلسطينيا.

هذه ناحية، أما الناحية الأخرى فإن واضع هذا الكتاب - السخط، واحد من قيادات حزب العمل: وزير صحة سابق،

وعضو كنيسة حالي، ولعب دوراً ما في التفاوض مع القوى الفلسطينية. وما من شك أن "العمل" - أيا كان رأينا فيه - يختلف في الدرجة عن "الليكود" .. وعن القوى الأكثر تطرفاً من "الليكود" .. ومن ثم، إذا كانت هذه رؤية أحد زعماء الحزب "المعتدل"، فماذا ستكون رؤية المتطرفين، ورؤية الأكثر تطرفاً، رؤية التحالف الحاكم حالياً، بما يضمه من قوى اليمين العلماني وقوى اليمين المتدين.

إن "إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠" كتاب جدير بالقراءة وهذه قراءة له، وليست مجرد عرض وتلخيص. قراءة سعت إلى أن تستخلص "الرؤية" و"المشروع" و"المخطط" الذي تستعد له إسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠. وهنا، فإن السؤال المطروح علينا: هل من مبارز؟ هل من يضع مشروعاً مضاداً، مشروعاً عملياً، يقبل التنفيذ والتطبيق ولا يكون مجرد "حكي" و"طق حنك" و"فض مجالس" .. أو "كلام ساكت".

"إفرايم سنيه" ، دكتور جنرال، أى طبيب لواء، اسم له وزنه فى الحياة السياسية والحزبية والعسكرية فى إسرائيل. إنه من رجال الصف الأول فى "حزب العمل" ، ومن أخلص خلصاء إسحق رابين رئيس الوزراء الأسبق الذى لقي حتفه اغتيالاً. وهو من "الصابرا" أى من مواليد إسرائيل، فقد ولد فى تل أبيب فى العام ١٩٤٤، وتخرج فى كلية الطب فى المدينة نفسها. التحق بالجيش طالباً فى العام ١٩٦٢، فى كتائب "الناحال"، ثم عاد إليه بعد تخرجه فى الجامعة ، وعين طبيباً فى سلاح المشاة والمظليين ، وشارك فى حرب ١٩٧٣، وهو فى التاسعة والعشرين من عمره، وتولى قيادة وحدة طبية فى كتيبة المظليين، وشارك فى قوات "الثغرة" - ثغرة الدفرسوار.

ويتحدث عن تلك الأيام، أيام الحرب، فيقول:

"واجهتنا أيام كنا ننسحب خلالها عاجزين، بينما تطالعنا مشاهد مخجلة من التراجع والفرع . وحين أنهينا الحرب فى جنوب الإسماعيلية قرب أشجار المانجو ، واجهتلى ليال لم استطع النوم خلالها، بسبب تفكيرى المستلب متسانلاً: كيف يحدث كل هذا لنا؟".

ويضيف الطبيب اللواء، أنه وهو عائد من حرب ١٩٧٣، التى عالج فيها عشرات من المظليين الجرحى، كان الدرس الذى استخلصه هو: "علينا ألا نتذوق مرة أخرى طعم العار والهوان، فـ"الشعب اليهودى" ينبغي ألا يعجز عن الدفاع نفسه، ويشعر بالعزلة، وعلى الجيش الإسرائيلى ألا يهزم أبداً".

هذه بعض الأسس الأساسية - إن جاز التعبير - فى تفكير

"إفرايم سنيه" ، والتي على أساسها أيضاً وضع كتابه "إسرائيل بعد العام ٢٠٠٠" الذي صدر في العام الماضي باللغة العبرية، وصدرت له أخيراً ترجمة عربية في إسرائيل نفسها. وهو - في تقديري - أهم وأخطر كتاب إسرائيلي، بعد كتاب بنيامين نتنياهو زعيم "الليكود" والذي ترجم إلى العربية بعنوان "مكان تحت الشمس". كل منهما يبحث في "مستقبل" إسرائيل أحدهما من وجهة نظر "اليمن" الصهيوني، والثاني من وجهة نظر ما يسمى "اليسار" الصهيوني، الذي يتصف بالمرأوغة والخداع والتضليل. وكل منهما يقدم إسرائيل التي يريدها: كيف تكون؟ وما دورها في العالم؟ وما علاقاتها مع الآخرين، عرباً وغير عرب؟

مؤقتاً، ندع هذا ، ونستكمل عرض حياة هذا الجنرال الدكتور، الذي شارك في العام ١٩٧٦ في عملية عنتيبي حيث قاد الفريق الطبي، كما شارك في عملية غزو جنوب لبنان التي سماها الإسرائيليون "عملية الليطاني" في ١٩٧٨، وكان قد رقى إلى رتبة طبيب "أوغندا" أي فرقة . ويبدو أنه طبيب عسكري من طراز خاص، ورجل مهمات خاصة ، فقيماً بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ عمل قائداً لوحدة "خاصة" في جيش إسرائيل. وفي ١٩٨١ تم تعيينه قائداً لما سماه الإسرائيليون "الحزام الأمني في جنوب لبنان". أما فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧ فقد تولى رئاسة "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة.

ولما أنهى "إفرايم سنيه" خدمته العسكرية في العام ١٩٨٧، عمل بنشاط في صفوف حزب العمل، وفي ١٩٩٢ تم انتخابه

عضواً في "الكنيست" عن هذا الحزب ، وعمل في أهم اللجان البرلمانية، وهي لجنة الخارجية والأمن. وفي العام التالي عين وزيراً للصحة في حكومة إسحق رابين، ثم احتفظ بالمنصب نفسه في الحكومة التي ألفها شيمون بيريز في نوفمبر ١٩٩٥ عقب اغتيال رابين. ويقول سنيه إنه في ذلك الوقت كان قد فرغ من كتابة نصف كتابه، كما يقول إنه عين وزيراً للصحة في وقت كان رابين يزعم فيه تعيينه في مركز مرموق في وفد المفاوضات مع الفلسطينية.

على سفح جبل العرقوب

ويتحدث الجنرال الدكتور عن تجربته ودوره العسكري في لبنان، فيقول: "ما أغرب لبنان، بلاد جميلة وعنيفة . كانت لي فيها تجارب قاسية ومختلفة فقد شاهدت فيها سيارات مفخخة تنفجر ، ومناظر جبال تكسوها الثلوج مثل جبال سويسرا. ورايت ما لا يمكن ان انساه أبداً: الأقدام الميتة والمبتورة للجنود الذين كنت أقودهم بين بقايا دمار مبنى الحاكم العسكري الإسرائيلي في "صور" .. كما تذكرت تلك الليلة الباردة التي قضيتها مع أحد ضباط سلاح الهندسة داخل وحدتي على سفح جبل العرقوب تمهيداً لعملية سرية ضخمة لم يكن أحد يعرفها سوانا".

ويقول إفرايم سنيه إنه سيكتب في أحد الأيام - إذا تيسر الأمر له - سيكتب كتاباً عن فترة خدمته في لبنان "وعن العمليات غير التقليدية التي نفذها الجيش الإسرائيلي فيه".

ويفخر بأنه كان على رأس قيادة المنطقة الجنوبية التي تربت قوات سعد حداد. ويكشف جانباً من نشاطه العسكري ذي الطابع الخاص في جنوب لبنان، وهو دور يتعدى كونه طبيياً، فيقول: إنه في إحدى العمليات ضد الفدائيين - الذين لا ينسى أن يسميهم "المخربين" - اصطحب معه "علم الدين" الذي أصبح قائداً كبيراً بعد ذلك في جيش جنوب لبنان" وأحد الشخصيات البارزة في مجال الأمن. كما اصطحب الملازم أول "ح" كضابط مسئول عن جهاز الاتصال وكنائب له. ويصف هذا الملازم بأنه كان مقاتلاً جيداً "وأصبح فيما بعد قائد وحدة من الوحدات التي كنت أقودها. وكان يسافر معي خلال ليال عديدة داخل لبنان، وهو يمشي إلى يساري مع القوة المسلحة. وكنت قد طلبت استعارته للخدمة معي في جنوب لبنان من الوحدة السابقة التي كان فيها، وذلك كي يكتسب خبرات قتالية في مجال غير تقليدي يميز الحرب في الجنوب (اللبناني). وقد ساعدته تلك التجربة في المهام التي نفذها فيما بعد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو لا يزال إلى الآن (عند صدور الكتاب بالطبع، وربما بعده) يقود الوحدة الخاصة نفسها التي نشأ فيها مقاتلاً وقائداً".

قتال غير تقليدي

ولعل تعبير "خبرات قتالية في مجال غير تقليدي" يكشف عن بعض أوجه نشاط إفرام سنيه العسكري الذي أوضحه بقوله: "وخلال ستة عشر عاماً من خدمتي في الجيش النظامي، بين

السنوات ١٩٧٢ و ١٩٨٨، شاركت تقريبا في كل عملية قام بها الجيش الإسرائيلي ضد "الإرهاب الفلسطيني". وكطبيب في لواء المظليين، شاركت في عمليات هجومية في لبنان في سنوات السبعينيات، وكضابط طبيب شاركت في "عملية الليطاني" في آذار (مارس) ١٩٧٨. وحين أصبحت قائد وحدة خاصة قضيت الكثير من الليالي في جنوب لبنان في إطار الحرب المستمرة ضد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وفي مقر اللواء "يانوش بن جال" قائد المنطقة الشمالية، شاركت أيضا في عمليات لواء المظليين ولواء جولاني ضد قواعد منظمة التحرير في هضبة النبطية، وعلى امتداد الشريط الساحلي اللبناني. وكقائد للمنطقة الأمنية في جنوب لبنان في السنتين ١٩٨١ - ١٩٨٢ اشركت "حلفاءنا اللبنانيين" في قتال غير تقليدي ضد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وضد البنية التحتية لحلفائهم في جنوب لبنان".

أما عن خبراته في وسط الشعب الفلسطيني على أراضيه المحتلة، فيقول الجنرال الدكتور: "في صيف عام ١٩٨٥ عدت بعد قضائي سنة دراسية وبحثية في الولايات المتحدة. عيّنني وزير الدفاع إسحق رابين رئيسا للإدارة المدنية في "يهودا والسامرة" [أي في الضفة الغربية]. ومن خلال هذا المنصب، الذي قضيت فيه عامين وثلاثة أشهر، تعرفت جيدا على القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، كما تعرفت على المشاكل الحقيقية للسكان، وحددت المسار المتزايد لتعاظم "الإسلام المتطرف". وفي ذلك الوقت جابهنا "الإرهاب" و"العنف...".

اتصالات سياسية

ويكشف إفرام سنيه بعد ذلك عن جزء من نشاطه السياسى غير العلنى؛ فيقول إنه أجرى - فى النصف الثانى من عام ١٩٨٨، عام الانتفاضة الأول أجرى محادثات جس نبضه مع القيادة الفلسطينية وواصل ذلك فى العام التالى، فى ظل "حكومة الوحدة الوطنية"، تمكن "الزعامة الفلسطينية فى المناطق (أى فى الأراضى المحتلة) من قبول فكرة عملية السلام من مرحلتين وفقا لخطة رابين" التى أعلنها فى يناير ١٩٨٩". ويقول إنه تمكن - عن طريق رجال أعمال فلسطينيين يعيشون فى أوروبا وأكاديميين أمريكيين - من الاستمرار فى إقامة قناة اتصال مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفى العامين ١٩٩٠ - ١٩٩٢، وحين أصبح حزب العمل فى المعارضة، تابع سنيه - حسب روايته - اللقاءات والحوارات مع القيادات الفلسطينية فى المناطق المحتلة ، وكذلك أثناء أزمة الخليج وما بعدها. وفى بداية ١٩٩٣ كلفه إسحق رابين "بإجراء اتصالات مباشرة فى البلاد مع القيادات المحلية فى المناطق برئاسة فيصل الحسينى.. لكن عرفات الذى حرك حينئذ عملية أوسلو، رفض إعطاء الحسينى ورفاقه تفويضا لحوارا أوسع. وبتكليف من رئيس الحكومة رابين أجريت - بموازاة المحادثات الجارية فى أوسلو - اتصالات مع القيادة الفلسطينية ، استمرت حتى الصياغة النهائية لاتفاق المبادئ.

وبعد أن يشير سنيه إلى أنه كان من المقرر فى ربيع ١٩٩٤ تعيينه فى "منصب كبير فى المفاوضات مع الفلسطينيين" لولا

أنه انضم إلى الحكومة وزيرا للصحة. يقول إن حديثه عن مشاركته الطويلة في "الموضوع الفلسطيني" يهدف إلى أن يبين للقارئ أن استنتاجاته "المتعلقة بالتسوية الدائمة تستند على معرفة الواقع الفلسطيني في المناطق (أى فى الضفة وغزة) وعلى محاولات سابقة لجس النبض وتحديد عناصر التفاهم حول موضوعات كثيرة ما زال الخلاف قائما بشأنها".

مهمات لرابين

وليس غريبا بعد ذلك أن يقرر سنيه فى الصفحة قبل الأخيرة من كتابه أنه "مرت عشر سنوات ونصف [عند كتابة الكتاب] منذ أن عيننى إسحاق رابين رئيسا للإدارة المدنية فى الضفة الغربية، عشر سنوات ونصف السنة من التعاون المتزايد مع هذا الرجل الخاص والرائع. ورأست إدارة حملته الإعلامية فى حملته الانتخابية لانتخاب مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة فى عام ١٩٩٢. ونفذت لصالحه مهام سياسية كثيرة ومختلفة، معظمها سرية. وفى يونيو ١٩٩٤ عيننى رابين وزيرا فى حكومته. وكان أكثر ما يبعث الراحة فى نفسى أنه منحنى ثقة كبيرة. وعندما كنت أنطلق نحو تنفيذ مهمة كلفنى بها فى مدن أجنبية لم أكن أخشى إلا أن أخيب أمله فى.

"إن غياب إسحاق رابين يفرض على من يتابع طريقه الحرص على الحفاظ على الاتجاه السياسى - الأمنى الذى رسمه".

إن هذه الكلمات بالذات تبين مدى تعبير سنيه عن اتجاهات

سائدة ومؤثرة في داخل حزب العمل فإذا ما تسلم الحكم - وهذا غير مستبعد - فإنه سيطبق السياسات التي تضمنها كتاب سنيه، قد يعدل منها أو يطورها أو يغيرها، ولكن تبقى هذه السياسات معبرة عن اتجاه مؤثر وربما سائد في حزب العمل الذي يظن البعض أنه "حلل المشاكل" وأنه نصير تسوية عادلة. يعني هذا أن كتاب سنيه عن "إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠" ليس مجرد كتاب يحلل أو يعرض أو يبرر، بل إنه يرقى إلى كونه "برنامج عمل" لإسرائيل من وجهة نظر حزب العمل في القرن المقبل. إنه تصور مستقبلي يعتمد على التنبؤ والتخطيط. وقد اعتدنا من الصهاينة ومن الإسرائيليين مثل هذه الأعمال والدراسات المستقبلية التي تركز إما على مستقبل الصراع العربي - الصهيوني ككل، أو على مستقبل إسرائيل نفسها التي تعيش في وسط بيئة معادية، أو على مستقبل جانب واحد من هذا الصراع متعدد الجوانب.

وجه آخر للتنياهو

إن، لا يرجع الاهتمام بهذه الدراسة إلى مكانة صاحبها سياسيا وحزبيا وعسكريا فقط، بل إلى كونها صادرة عن أحد قادة حزب العمل. الذي يظن كثيرون أن الأمور ستتخذ سيرة أخرى، حين يكون على قمة الحكم في إسرائيل. صحيح كل الصحة أن العمل ليس الليكود، وأن "سنیه" ليس "تنياهو"، ولكن الفروق بينهما تظل في إطار التكتيك والأسلوب وليس في إطار الاستراتيجية فما أكثر نقاط التشابه والتقارب والاتفاق

بينهما. اليس غريبا ان رجل حزب العمل - أى "سنيه" - يتحدث في كتابه أو دراسته "إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠" بأسلوب وبعبارات وبتصورات تذكرنا بما كتبه بنيامين نتنياهو في كتابه المعروف باسم "مكان تحت الشمس"، وهو أصلا "مكان بين الأمم"، ذلك التعبير الذي يستخدمه "سنيه" نفسه في السطور الأخيرة من كتابه بقوله: إنه "من منطلق الشعور بالحصانة الداخلية والثقة بالنفس" تستطيع قيادة إسرائيلية قوية أخلاقيا تأكيد "الهوية والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل"، كما تستطيع "تجنيد أفضل الشباب في الجيش الإسرائيلي"، وبذلك تستطيع "وضع إسرائيل في مكانتها بين الأمم، ففي عالم ما بعد الألفين لابد ان نحتل مكانتنا المناسبة، بفضل النوعية والقوة المميزتين اللتين نمتلكهما".

ويقول نتنياهو في كتابه:

"نحن نقف الآن على أعتاب فترة تاريخية تتطوى على آمال وأخطار معا، فالنظام العالمي القديم انهار، في حين ما يزال النظام العالمي الجديد بعيدا عن القدرة على الوقوف على قدميه. والضمان الوحيد لبقاء دولة صغيرة في فترات عاصفة كهذه هو قدرتها على التحرك بصورة صحيحة بين التيارات المتلاطمة لهذا الواقع، وأن تستحضر من داخلها، الإصرار المطلوب للنضال من أجل حقها في تكريس وجودها في وطنها العتيق، وبناء مستقبلها من جديد عليه".

ثم يضيف زعيم الليكود ورئيس وزراء إسرائيل الحالي:

"إن أحدا لا يعلم ما ينتظر "الشعب اليهودي" في القرن الواحد والعشرين. ولكن علينا بذل كل جهد ممكن لكي نضمن أن يكون مصيره أفضل من مصيره في النصف الأول من القرن العشرين، قرن الكارثة. فمن جهة، ثباتنا من جديد على أرض إسرائيل، واستئناف السيادة اليهودية وقوة الدفاع اليهودية، وإحياء الثقافة اليهودية، على أساس القيم الدائمة لشعب إسرائيل -- كل هذه الأمور تعتبر مؤشرات لثورة كبرى في وضعنا القومي، التي بمقدورها أيضا، أن تؤدي إلى قبولنا لدى معظم جيراننا كحقيقة قائمة في المنطقة، وضمان مستقبل "الشعب اليهودي كله". [وضعت مصطلح "الشعب اليهودي" بين علامتي تنصيص لأنه تعبير غير دقيق علميا، هناك يهود ويهودية، ولكن مسألة الشعب فيها نظر. وعلينا أن نتوقف عند استخدام الكلمات والمصطلحات التي يردها الإسرائيليون، ثم نتسرب إلينا].

وإذا كانت هذه الكلمات قد وردت في مقدمة كتاب نتنياهو، فإن "سنيه" حرص في الصفحة الأولى من كتابه على تأكيد أن هدفه من هذا الكتاب هو التعبير عن وجهة نظره "في أقرب الموضوعات إلى قلبي وأهمها، وهو مستقبل دولة إسرائيل. فالعالم ومعه المنطقة التي توجد فيها دولة إسرائيل أخذ يتغير، فكيف نضمن وجود دولة إسرائيل في القرن القادم داخل عالم متغير؟... كيف نخلق في عهد السلام توازنا استراتيجيا جديدا بين إسرائيل وجيرانها؟ ما هي الأسس الحيوية لنا في التسويات مع الجوار العربي في المستقبل القريب والبعيد؟ هذه هي

الأسئلة الأساسية التي تستوجب الإجابة ، وهي الأسئلة نفسها التي تدور في عقل من يعتبر أن مصير الدولة عزيز عليه، وها أنا أصوغ إجابتي بالاستناد إلى نظريتي الداعية إلى ضرورة ضمان الوجودى اليهودى مهما كلف ذلك من ثمن" ويمضى "سنيه" على هذا المنوال فى حديثه عن تكريس عمره للشعب اليهودى" ثم يضيف:

"وسأفترض افتراضاً أساسياً خطيراً هو أنه على الرغم من وجود اتفاقيات السلام، فإن الشرق الأوسط الذى نعيش فيه غير مستقر أبداً، ومن الممكن أن تثير فيه على الدوام أطراف متطرفة وراديكالية أزمات تهدد أمن إسرائيل. ولذلك ينبغي أن يقوم أمن إسرائيل - قبل كل شئ - على تفوقها العسكرى، وعلى وجود حدود يمكن الدفاع عنها.. لكن هذا كله غير كافٍ أيضاً، علينا إقامة علاقات ودية قوية مع معظم الدول الموجودة فى مدانا الاستراتيجى ، ومع كافة القوى العالمية".

قبل أن نتحدث عما يسميه سنيه "المدى الاستراتيجى الإسرائيلى" يجب أن نلتفت إلى حديثه عن ضمانات أمن إسرائيل، وحديثه عن "التفوق العسكرى" و"الحدود التى يمكن الدفاع عنها"، إنها الضمانات نفسها التى تحدث عنها الإسرائيليون بعد عدوان ١٩٦٧، وهى الضمانات التى اهتزت كثيراً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد أصبح مؤكداً فى عصر الصواريخ أن الحدود التى يمكن الدفاع عنها هى ضمانة واهية، ولا قيمة جغرافية أو عسكرية لها. ولكن الحديث الإسرائيلى يعنى هنا ستاراً للتوسع، ورفضاً للعودة إلى حدود ٤ يونيو

١٩٦٧، وغطاء لمطالب إقليمية محددة ومعروفة في الجولان وفي الضفة الغربية، وفي القدس. وهي المطالب نفسها التي ظهرت أول ما ظهرت في "خطة إيجال الون" التي أعلنها بعد عدوان ١٩٦٧، وهي الخطة التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في أية تسوية تريدها إسرائيل، خاصة من جانب "حزب العمل" الذي كان ينتمي إليه الون، كما انتمى إليه رابين وبيريز، وينتمي إليه إفرام سنيه ويحتل أحد مقاعده في الكنيست، كما يحتل مقعداً في الصنوف الأولى لقيادته، حالياً.

حديث الثمانينيات

أما حديث "المدى الاستراتيجي" فهو إن كان يعيدنا بالذاكرة إلى سياسة هتلر والنازية، فإنه يحمل في طياته وثائياه وأبعاده أحد أوجه التشابه بين سياسة حزب العمل وحزب الليكود. إنهما يكادان يتحدثان لغة واحدة، ويفكران بعقلية واحدة. إن حديث سنيه نفسه تحدث به من قبل أرييل شارون حينما تولى وزارة الدفاع في بداية الثمانينات.. إن عنصر الزمن هنا مهم. شارون تحدث عن استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات، وسنيه يتحدث عن استراتيجية إسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠. فماذا قال شارون؟

في ديسمبر ١٩٨١ كان مقرراً أن يلقي شارون وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيجين محاضرة عن "مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينيات" وذلك في افتتاح ندوة "معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب". ولكنه لم يلق المحاضرة بسبب حضوره مناقشة الكنيست لقانون ضم الجولان. وفي ١٨

ديسمبر من ذلك العام وتحت عنوان "الخطاب الذى لم يلق" قدمت صحيفة "معاريف" أهم محتويات هذا الخطاب الذى قال فيه شارون "إن مصالح أمن إسرائيل فى الثمانينيات" تتأثر بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة، التى ركزت عليها إسرائيل انتباهها فى الماضى".

وأضاف وزير الدفاع الليكودى أن "اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية" ينبغى أن تتسع إلى ما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة بها، وهذا الاتساع يجب أنه يمتد ليشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية، حسب تعبيره. وحدد هذين المجالين كما يلى:

المجال الأول: يتعلق بما أسماه الدول العربية الخارجية وقصد بذلك الدول الواقعة وراء دول المواجهة، والتى تضيف مقدراتها العسكرية المتزايدة "بعدا أكثر خطورة إلى الخطر المباشر الماثل أمام إسرائيل، سواء بواسطة إرسال قوات مقاتلة إلى منطقة المجابهة، أو بواسطة عمليات جوية وبحرية مباشرة، تستطيع تنفيذها ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية لإسرائيل".

المجال الثانى: يشمل تلك الدول الخارجية التى قد تؤثر مكانتها وتوجهاتها السياسية - الاستراتيجية بمقدار خطر على أمن إسرائيل القومى. وقال شارون إنه يقصد بذلك: "ما وراء الدول العربية فى الشرق الأوسط على ساحل البحر الأبيض المتوسط

والبحر الأحمر، ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام
الاستراتيجي والأمنى لإسرائيل بحيث يشمل في
الثمانينيات دولا مثل تركيا، إيران، وباكستان،
ومناطق مثل الخليج العربي وأفريقيا، وبشكل
خاص دول أفريقيا الشمالية والوسطى.

وتعليقا على أفكار شارون واستراتيجيته، خرجت صحيفة
"عمل همشمار" في ٢١ ديسمبر ١٩٨١ بمقال عنوانه "مبدأ
شارون: إمبراطورية إسرائيل من الصين والاتحاد السوفيتي
حتى كينيا ومراكش". وقال الكاتب تسفي تيمور إن شارون يقيم
- استعدادا للثمانينيات - الإمبراطورية التي يحدها في الشرق:
الصين، وفي الشمال: الاتحاد السوفيتي، في الغرب: الجزائر
ومراكش، وفي الجنوب: كما يبدو كينيا أو أفريقيا الجنوبية.
وقال تيمور متهمًا: "لقد كان بالإمكان أن يكون 'مبدأ شارون'
مضحكا أو مؤلما لو لم يكن مصدره وزير الدفاع الإسرائيلي
والذي يستطيع استخدامه. بالإمكان، طبعًا، أن نتعامل مع هذا
المبدأ فقط بمصطلحات "جنون أو "جنون العظمة" أو "ققدان
الواقعية". لكن ينبغي أن نتذكر أنه ما دام أرينيل شارون يتولى
منصب وزير الدفاع فقد تصبح إسرائيل متورطة في سلسلة
نزاعات عالمية أو محلية، لا شأن لها فيها مباشرة".

مجال أمنى بلا حدود

إذا كان هذا شأن شارون "الليكودي" "المتطرف" وتفكيره في
استراتيجية - إسرائيل في الثمانينيات، فكيف ينظر إفرائيم سنيه

"المعتدل" و"العمالي" للأمر نفسه بالنسبة لإسرائيل بعد سنة ٢٢٠٠٠ إن الجنرال، وزير الصحة السابق، يكاد ينطلق من الأرضية نفسها التي انطلق منها الجنرال وزير الدفاع ثم الخارجية السابق.

يقول إفرام سنيه في كتابه الذي نستعرضه إن "مدى إسرائيل الاستراتيجية" اتسع كثيرا بحيث تجاوز دائرة المواجهة مع جيرانها المعادين التقليديين : سوريا، لبنان، الأردن، مصر. وهذا المدى الاستراتيجي ينطبق على المنطقة نفسها، بحيث يصبح كل ما يجري فيها وهو يهدد بالخطر أمن دولة إسرائيل. وهذا المدى يشمل كل دولة تمتلك القدرة على الاشتراك بالأعمال الهجومية على إسرائيل، وكل دولة تستطيع مساعدة دول المواجهة على امتلاك القدرة الصاروخية أو تحييدها عنها. ويؤكد سنيه أن الإسرائيليين لا يمكن أن يكونوا غير مباليين أمام قدرات كهذه "حتى لو كانت بعيدة عنا" لأن الصاروخ اليوم يمكن أن يحمل إلى داخل إسرائيل من أمكنة بعيدة.

ولا يترك الزعيم العمالي الأمر غامضا بل يضع النقاط على الحروف ويتساءل: ما حدود المدى الاستراتيجي لإسرائيل؟ هل هي الصين أو الهند أو زيمبابوي؟ ثم يضع لحدود هذا المدى عاملين أساسيين، هما:

الأول: المدى الذي تصل إليه الصواريخ الموجودة في أيدي الدول العربية والإسلامية.

الثاني: يتعلق بالدول التي يدعى أن "عدوانيتها العملية ضد إسرائيل يمكن أن تسبب لنا الضرر الاستراتيجي".

ويتحدث "سنه" بقدر من التفصيل عن العامل الثانى
فيقول: إن المدى الاستراتيجى يتحدد هنا بقدره دولة ما على أن
تغلق ممرًا مائيا دوليا أمام سفن إسرائيل. وبناء على هذا
المعيار المحدد يقول إن: المدى الاستراتيجى الإسرائيلى يمتد
من البحر الأسود فى الشمال حتى خليج عدن فى الجنوب، ومن
مضائق جبل طارق فى الغرب حتى بحر قزوين فى الشرق.
وبعد أن يتحفظ تحفظا هامشيا مشيرا إلى أن هذا التعريف لا
يعنى أن عشرات الدول الموجودة فى داخل هذا المدى هى دول
معادية عمليا لإسرائيل، يعود ليؤكد أنه ينبغى على إسرائيل أن
تولى الاهتمام الدائم لما يحدث فى جميع تلك الدول ، كما يجب
عليها أن تفكر فى كيفية تحويلها إلى دول صديقة لها ومتعاونة.
وعن كيفية التعامل مع دول هذا "المدى الاستراتيجى" يضيف
سنه أنه يجب على إسرائيل أن تفكر تفكيراً إيجابياً فى هذا
الشان "أى ليس مواجهة، الأخطار الممكنة فحسب، وإنما كيفية
تحويل هذا المدى أيضا إلى منطقة أمنة وصديقة لدولة
إسرائيل". كما يجب أن تستمر هذه السياسة الإسرائيلية تجاه
دول مداها الاستراتيجى "حتى فى حالة السلام، بل وعلى الرغم
حتى من وجود سلام بين إسرائيل وجيرانها". ويبرر ذلك بأن
إسرائيل ستكون دوما دولة مختلفة عن محيطها، فهى دولة
يهودية بتركيبتها السكانية والوجدانية "وبحقيقة أن اليهود ليس
لديهم كشعب سيادة فى أى مكان بالعالم سواها. ومحيط إسرائيل
المباشر والبعيد سيظل دوما عربيا وإسلاميا. والشرق الأوسط
لا يعرف التسامح مع الأقليات أو إمكانية حفاظه على وجودهم

فيه... وحتى فى حالة وجود السلام الحار والحقيقى الزاخر بالمخططات العملية التى تدعمه وتعمقه فليسوف يبقى الاختلاف الإثنى الإسرائيلى موجودا. ومن مصلحتنا الحفاظ على هويتنا المميزة هذه وعدم السماح بمحوها.. ولذلك يجب علينا أن نأخذ بالاعتبار دائما أن الاعتراض على وجود دولة يهودية فى هذا المحيط العربى - الإسلامى، حتى وإن خفت أو استكان لسنين طويلة ، فهو قابل فى يوم ما لأن يستيقظ وينهض".

وفى الفصل الخامس من كتابه، يوسع إفرائيم سنيه مفهومه عن "المدى الاستراتيجى الإسرائيلى" بالحديث عما يسميه "دول المحيط المجاور الجديد" التى يصفها بأن سيطرة أنظمة معادية لإسرائيل فيها من شأنها الإضرار بإسرائيل وتعريض مصالحها الحيوية للخطر. ويرى سنيه أن إسرائيل تستطيع أن تكون "أكثر قوة وازدهارا" من خلال إقامة علاقات مع تلك الدول، علاقات اقتصادية وأمنية. ويحدد هذه الدول بأنها تقع "غربى ليبيا [!!] وجنوبى السودان، وشمالى إيران وغربى العراق ، ومن المهم أن تكون هذه الدول على صداقة عميقة مع إسرائيل.

وينبه "سنه" هنا، إلى ضرورة أن تتخلص إسرائيل مما يسميه "ذهنية ما بعد الحرب اللبنانية"، ويطالب إسرائيل بالالتخلى عن "رغبتها واستعداداتها لتشكيل المنطقة حسب احتياجاتها". ويحدد لذلك شرطين: أن تحسب إسرائيل حساب ضرورات تأمين نفسها من الأخطار البعيدة، وأن تثق أيضا فى قدرتها "كقوة عظمى إقليمية ، من الناحيتين العسكرية والتقنية".

إسرائيل والورقة الكردية

ويتحدث وزير الصحة الإسرائيلي السابق بقدر من التفصيل عن علاقات إسرائيل مع تركيا، والأكراد، وأذربيجان، وتركمانستان، وأرمينيا، وإثيوبيا، وإريتريا، ويصف تركيا بأنها "الحليف الطبيعي لإسرائيل، ولنا معها مصالح مشتركة. فما هو سيئ لها سيئ لنا أيضا، والعكس صحيح. ولذلك ندعو الضرورة إلى تمتين التحالف معها في جميع المجالات العملية: الاقتصادية والسياحية والصحية، وبالطبع مجالات الدفاع والأمن".

وبعبارة مركزة جدا يقول سنيه إن تمتين العلاقات معها (أي مع تركيا) سيشكل أهم الأهداف السياسية في سنوات ما بعد الألفين".

ثم ينتقل الحديث إلى مشكلة الأكراد، ويصفها بأنها "مشكلة ليس من المستحيل حلها". ويتساءل: هل هناك مصلحة واهتمام لإسرائيل في حل المشكلة الكردية؟ ويقول إن الرد الإيجابي على هذا السؤال واضح وتحدد خلال سنوات الستينيات والسبعينيات الماضية، فقد ساعد ضباط إسرائيليون في تلك السنوات، قوات الملا مصطفى البرزاني في حرب ضد الجيش العراقي "قفي ذلك الوقت أدرك الإسرائيليون أنه من خلال موقفنا الجريء هذا بإمكاننا خلق حليف فعال لنا في الأيام القادمة... ولا شك عندي أن الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٠، سيشهد وجود كيان كردي مستقل أو ذي حكم ذاتي. وإذا أخذت في الاعتبار العلاقات انماضية بين يهود كردستان وجيرانهم

والدعم الإسرائيلي في الماضي، يمكن الافتراض بأن كياناً
كردياً كهذا سيكون صديقاً لإسرائيل. ولذلك يجب علينا أن
نساعد الأكراد إذا طلب منا ذلك[!] - للإسراع في إقامة كيان
كردى".

يقول سنيه هذا دون أن تطرف له عين، فهو لا يتحدث عن
الأكراد إلا بوصفهم مشكلة للعراق وإيران، أما تركيا الصديق
الصدوق لإسرائيل فلا شيء بشأن الأكراد فيها، بل يضع أو يقدم
هنا تصورات غريبة ومريبة، فهو يدعى أن "الارتباط أو
الصلة الوحيدة التي يمكن لكردستان أن تقيمها مع الغرب لا
يمكن إلا أن تمر عبر تركيا. إن أي وجود ملموس للسيادة
الكردية - مهما كان شكلها - في الجوار التركي، يمكن أن
تهدي من التوتر القومي الكردي في تركيا، وتحصره في
مطالب ثقافية وتربوية كردية داخل تركيا. أمام احتمال أن تثير
إمكانية وجود حكم ذاتي أو سيادة كردية في شمال العراق
أهدافاً توسعية باتجاه تركيا، فهو ليس سوى احتمال ضعيف جداً
أمام احتمال أن يؤدي ذلك إلى تهدئة التوتر الداخلي في تركيا.
إن وجود سياسة تركية إيجابية وأكثر فاعلية باتجاه إنجاز
الحقوق الكردية في شمال العراق سيؤدي عملياً إلى المساهمة
في تحسين مكانة تركيا في الخارج، لكن امتناع تركيا عن
مساعدة الأكراد في شمال العراق سيؤدي إلى زيادة التأثير
الإيراني عليهم، فالإيرانيون يحاولون اليوم تأسيس نفوذ لهم
داخل كردستان".

إن هذا يبين كيف تلاعبت إسرائيل وكيف تريد أن تتلاعب بـ "الورقة الكردية"، إنها تريد أن توقفها على رأسها، بدلا من أن تنصب على قدميها. ومن الواضح أن سنييه يتجاهل عامدا متعمدا أن العراق كان قد بادر - وللأسف لم يكمل المبادرة - بالاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد، واعترف بحقوقهم القومية.. ولكن إسرائيل، إسرائيل حزب العمل، كما يعبر عنها أحد زعمائه، تريد "تحويل شمال العراق إلى دولة كردية مستقلة". ويزعم سنييه أن "تحقيق ذلك لا يضمن العدل فقط لآخر شعب بالمنطقة لا يملك أرضا خاصة به، بل يحقق أيضا توازنا جغرافيا - سياسيا أفضل لشمال الشرق الأوسط". وهذا يبين لنا - أن إسرائيل لا تخفي نواياها ولا سعيها إلى تقسيم العراق.

آسيا الوسطى والقرن الإفريقي

وعن دول آسيا الوسطى التي قامت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وهي أذربيجان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وقازاخستان، عن هذه الدول يقول "سنييه" إنها جميعها "جديرة بأن تشكل هدفا لإسرائيل لإقامة علاقات اقتصادية وعلمية وسياحية معها، لصالح الطرفين. ويمكن القول إن دولتين من بينها، من دول المحيط الاستراتيجي لإسرائيل، وهما أذربيجان وتركمانستان... فأذربيجان العلمانية والحديثة والمزدهرة تشكل حاجزا أمام التطرف الإيراني.. وأذربيجان القوية والمقبولة في المجتمع الدولي مصلحة إسرائيل واضحة، وعلينا أن نعمل قدر

استطاعتنا لمساعدتها كي تكون كذلك". ويختتم الجنرال الدكتور هذا الجزء من كتابه بإقرار أن "العلاقات المتنوعة، الاقتصادية وغيرها، مع أذربيجان وتركمانستان، وقازاخستان، ودول إسلامية أخرى في آسيا الوسطى، يجب أن تأخذ حيزاً كبيراً من النشاطات الخارجية الإسرائيلية في العالم الجديد الآخذ في التشكل".

وفي حديثه عن دول القرن الإفريقي، يقول سنيه كلمات ذات مغزى خطير، ولذلك لابد من تسجيلها، وهي: "لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لإثيوبيا وإريتريا دون الإشارة إلى سيطرتها على مصادر النيل. فهذه المسألة تخلق توتراً بينهما وبين مصر التي تخشى من حدوث أي تغيير هيدرولوجي في مصادر النيل يؤثر على شريان حياتها. وبسبب خبرتنا نحن بالذات في مجال المنشآت المائية الكبيرة [!!]، وبسبب علاقاتنا الجيدة مع هذه الدول الثلاث، فأننا نستطيع أن نسهم مستقبلاً بأفكار خلاقة تقلل من التوتر السياسي على خلفية مشكلة مياه النيل".

ومن شمال العراق إلى جنوب مصر، لا نملك تعليقاً على كلمات السياسي الإسرائيلي العمالي إلا أن نردد: تنبهوا واستفيقوا أيها العرب، وهو قول لا بد أن نرده ألف مرة ومرة حين نقرأ حديث "سنیه" عن دول المغرب العربي... وإذا كنا - هنا - نطوى الصفحات، إلا أنه لابد من تسجيل كلمات السياسي الإسرائيلي التي يختتم بها هذا الفصل الذي استعرض فيه ما أسماه الدول الموجودة في الدائرة الخارجية البعيدة عن المجال الاستراتيجي المباشر لدولة إسرائيل، ما بين شاطئ المحيط الأطلنطي وشاطئ بحر قزوين. يقول سنيه ملخصاً الفصل

الخامس من كتابه: "هنا، أعود وأقول إننا لا نستطيع أن نكون غير مباليين حيال ما يحدث أيضا في الأماكن البعيدة عن وطننا بألفين وثلاثة آلاف كيلو متر. ونحن لا نستطيع التأثير مباشرة على ما يحدث هناك لكن ما يحدث هناك يؤثر علينا أيضا. القاسم المشترك لدائرة الدول الواقعة خارج مجالنا الاستراتيجي المباشر والبعيدة عنه هو أنها تواجه "الإسلام المتطرف"، وتتطلع إلى صداقتنا، وهي متعطشة للتطوير الاقتصادي والتقدم، وفي قدرتنا أن نساعدوها. وفي عالم ما بعد عام ٢٠٠٠ سنحتاج نحن أيضا لصداقة هذه الدول، كما أن رؤية ما قد ينشأ سياسيا تفرض علينا، على الرغم من مواردنا المحدودة، أن نعد لهذه الدول سياسة فاعلة ومبادرة. وإذا بدانا التفكير بالمصطلحات الصحيحة لمجالنا الاستراتيجي الحقيقي؛ فإن هذا سيسهل علينا القيام بالخطوات المطلوبة".

الفصل الثانى

يهود العالم، القوة العظمى التى لن تدير ظهرها لإسرائيل

- العلاقات مع أمريكا بلغت فى ظل كلينتون ذروة لم تشهد لها مثيلاً.
- مطلوب من أمريكا الحفاظ على تفوق إسرائيل عسكرياً .. وفى تكنولوجيا السلاح.
- فى العقد المقبل .. إسرائيل تقيم علاقات قوية مع أوروبا تضمن تأييدها السياسى.
- بيع روسيا أسلحة متقدمة لدول عربية وإسلامية يخل بالتوازن العسكرى ضد صالح إسرائيل.
- إسرائيل تحتاج إلى أجهزة مخابرات "لا تحدها حدود"!!

وقبل القراءة (٢)

لواء وطبيب ورجل سياسة ومهمات خاصة

"إفرايم سنيه" مؤلف هذا الكتاب: "إسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠" شخصية متعددة الوجوه فهو طبيب، ولواء فى جيش إسرائيل، ولكنه فوق ذلك - وربما قبله - رجل سياسة ومهمات خاصة. وقد برز ذلك فى الفصل الماضى، ونقلنا عما كتبه هو بنفسه عن نفسه وزيرا للصحة، ومسئولا عسكريا فى جنوب لبنان، وفى الضفة الغربية، حيث أجرى اتصالات "جس نبض" كما أسماها مع مسئولين فلسطينيين فى الضفة الغربية المحتلة.. وفى ذلك فإن "سنیه" ليس طرازا خاصا من الصهاينة، إنهم جميعا - تقريبا - هكذا، سياسيون وأيديولوجيون حتى الأعمال وأعمق الأعماق، ولذلك حققوا ما حققوه.. ولكنهم - فى الوقت نفسه - مصابون بخطرسة القوة، التى جعلتهم يظنون أنهم سيبنون "إمبراطورية" تشكل المنطقة العربية، حسب مزاجها وحسب مصالحها. أكثر من هذا قال سنيه فى الفصل الأول إن المجال الاستراتيجى، أو المجال الحيوى - بلغته النازية - لإسرائيل يمتد غربا وشرقا وشمالا وجنوبا، إنه يكاد يغطى

الكرة الأرضية.. ولكن هذا "المجال الحيوي" في داخله دوائر
وأوراق مهمة يمكن التلاعب بها..

وفي هذا الفصل يعرض "سنييه" رؤيته لإسرائيل والعالم. إنها
رؤية غريبة إلى أمريكا وأوروبا وروسيا.. ثم إيران.. كما
يتحدث عن مخاوفه من أن تتحول إسرائيل إلى "سنغافورة
يهودية"، وهو شبح يورق الجنرال الدكتور حتى الصفحة
الأخيرة من كتابه.
ولنتابع القراءة معا..

"إن إسرائيل ستواصل العيش والوجود في جزء من العالم الذي تتأرجح فيه عوامل الاستقرار"، هذه هي الجملة - النظرة الحاكمة لرؤية إفرام سنيه، الجنرال الدكتور، عضو الكنيست وأحد قادة حزب العمل، رؤيته للعالم الذي ستواجهه إسرائيل، بعد سنة ٢٠٠٠. ويؤكد هذه النظرة في فقرة يتخذ لها عنواناً موحياً هو: "استقرار حالة عدم الاستقرار"، ويشرح ذلك بقوله: "من السهل جداً، بل من الجميل جداً، افتراض أن اتفاقيات السلام والمشروعات الإقليمية التي ستعقبها، ستحمل للشرق الأوسط الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. لكن التخطيط المسؤول ينبغي أن يقوم هنا على توقعات تفاقم الأخطار، فليست هناك أية ضمانات لأن تؤدي النتائج المباركة للسلام إلى إزالة عناصر عدم الاستقرار في المنطقة..".

ويلاحظ "سنیه" أن الشرق الأوسط، الذي نعيش فيه، أخذ بالتغير إنه لم يعد المنطقة نفسها التي ولدت فيها إسرائيل في عام ١٩٤٨، ولم يعد المنطقة نفسها التي عاشت فيها إسرائيل في العصور الماضية، ومع ذلك يسجل بحرص شديد أنه يتحدث: "عن شرق أوسط مختلف، فيه تناقضات، وثورات لم تسد، وقوميات، وكراهية... لقد تغيرت موازين القوى ونشأت تشكيلات إقليمية جديدة وأصبحنا نواجه أخطاراً أخرى واحتمالات جديدة. والتخطيط لمكانة وموقع إسرائيل في الشرق الأوسط، بعد عام ٢٠٠٠، لا يمكن وضعه إلا استناداً إلى ظروف واقعية، وإلى افتراضات تضع في حسابها تفاقم الأخطار، وهذا ما تلزمنا به المسؤولية. والمسئولية هنا، تتحدد

فى كلمات قليلة ومشحونة بالإحياءات هى: "ضرورة تعزيز إسرائيل لطابعها كدولة يهودية".

يقول سنيه: "إن الانفتاح على المحيط العربى، واحتمال تحول إسرائيل إلى مركز أعمال فى الشرق الأوسط يتدفق إليه الكثير من جيراننا... تشكل تطورات يكمن فى داخلها خطر أن نتحول إلى "لبنان يهودية" أو "سنغافورة يهودية". ومعنى هذه التسميات أن نتحول إلى مركز أعمال إقليمى يفتقر إلى أية خصوصية - يهودية. ويخلص من هذا إلى القول أن: "مثل هذا الذوبان فى المحيط العربى، وتشويه المجالات بيننا وبين جيراننا، هى أخطار متعددة المعانى، ولا يمكن إلغاؤها. فمثل هذا التطور سيفرغنا من مضمون خصوصيتنا. وليس هذا ما كان يهدف إليه فلاسفة الصهيونية وبناء الدولة".

إسرائيل ويهود العالم

ولذلك، يبدأ سنيه الفصل السادس من كتابه عن "العالم الذى نعيش فيه" والذى يتناول فيه علاقة إسرائيل بدوائر القوة العالمية القديمة والجديدة، على حد سواء، يبدأ هذا الفصل بالحديث عن "إسرائيل والشعب اليهودى" ولا حاجة هنا إلى تكرار القول إن تعبير "الشعب اليهودى" مصطلح مضلل، وغير صحيح تاريخياً وعلمياً وسياسياً. وعلى أية حال، فإنه يصف هذا "الشعب اليهودى" بأنه: "القوة العظمى الوحيدة التى لن تدير لنا ظهرها أبداً، ولأنها القوة التى نستطيع الاعتماد عليها دائماً". ثم يضيف: إنه لا مبالغة فى تعبير "القوة العظمى"

لماذا؟ ويجب : "لأن موقع اليهود فى الأجهزة الاقتصادية ووسائل الإعلام، والأجهزة العلمية فى العالم، يمنحهم تأثيراً كبيراً ومتعدد المجالات يفوق وزنهم العددي الحقيقى". ويطلق على ذلك بقوله: "ليس هناك ما يخلنا من هذا الاعتراف، كما لا يوجد ما يموه هذه الحقيقة"، ويبرر ذلك بحديثه عن خرافة "التفوق اليهودى"، لدرجة أنه يرجع تقدم وتفوق أمريكا إلى كونها "الدولة التى استوعبت أكبر عدد من المهاجرين اليهود بالمقارنة مع الدول الأخرى، والتى فتحت أمامهم مجالات كثيرة... حيث وصل اليهود إلى ذروة تأثيرهم. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية حالياً هى الدولة العظمى الوحيدة، فإن مدلول هذا الأمر يشكل قيمة استراتيجية مهمة لإسرائيل".

وبعد أن يشير إلى المتغيرات التى لحقت باليهود فى العالم، وإلى تغيير وضع إسرائيل، يؤكد أن هدف العلاقة بين إسرائيل واليهود فى العالم "هو تعزيز التضامن اليهودى مع دولة إسرائيل" ويقول إن الحاجة بينهما متبادلة عملياً، ويفسر ذلك بتأكيد ما سبق ذكره، فيقول: "إن يهود المنافى بحاجة إلى دولة يهودية كبطاقة تأمين وكمدافع صلب عن هويتهم القومية، وحاجة إسرائيل ليهود المنافى تكمن فى ضرورة تعزيز طابعها كدولة يهودية". ويركز "سنيه" بشكل خاص على بناء علاقة إسرائيلية مستمرة ومنتظمة مع "الشبيبة اليهودية" ويدعو إلى ضرورة إحضارها إلى إسرائيل، ببرامج مختلفة لمدة عام أو عامين، ولخدمة عسكرية مختصرة.. إلخ.

ثم يعمق الجنرال الدكتور معانى سبق أن ذكرها، فيؤكد: "فى

المستقبل، فى القرن القادم، سنحتاج كثيرا إلى إخواننا فى
المنافى، وليس من أجل ضمان مصالحنا الحيوية فحسب ،
وإنما من أجل تذكر يهوديتنا، وتعزيز خصوصيتنا فى العالم
المحيط بنا، ولذلك سنحتاج إلى الكثير من التفكير الخلاق لكى
نحول الدولة إلى وطن ثان لملايين اليهود فى ظل السلام".
ولتحقيق ذلك يورد "سنيه" اقتراحا طرحه فى نوفمبر ١٩٩٣
أمام الجمعية العامة للاتحادات اليهودية فى أمريكا الشمالية، فى
مونتريال، وهو "إقامة برلمان يهودى عالمى، بحيث يكون
بمقدرة أى يهودى فى العالم أن يرشح نفسه، وأن يشارك فى
الانتخابات. والتمثيل فى البرلمان سيوفر للجاليات ممثلين
بحسب حجمها النسبى، ولليهود الذين يعيشون فى إسرائيل
تمثيلا مناسباً. ومهمة هذه الهيئة الجديدة هى مناقشة مسائل
"الشعب اليهودى" وقيادة برنامجه التربوى، لضمان استمرار
الهوية اليهودية وعدم ذوبانها".

تحالف مع أمريكا

وفى حديثه عن العلاقة مع أمريكا - الذى جاء مباشرة بعد
حديثه عن يهود العالم يقول "سنيه" إن هذه العلاقات فى ظل
كلينتون ورايين - قبل اغتياله طبعاً - بلغت "ذروة لم نشهد لها
مثيلاً.. وتعززت رغم تغير الظروف العالمية بشكل جذرى"،
حيث انتهت الحرب الباردة، وتزايد الميل إلى الانعزالية فى
أمريكا. ومع ذلك بقيت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فى العالم،
كمابقى عامل آخر وهو : "المصلحة الأمريكية فى التدفق الحر

للفظ من الشرق الأوسط". ومن أجل ضمان ذلك ترى واشنطن أن من مصلحتها استمرار الاستقرار في المنطقة، ومواصلة كبح الأوساط المتطرفة التي تهدد النظام القائم". وهناك عامل ثالث لم يتغير يعبر عنه السياسى الإسرائيلى العمالى بأنه "دور اليهود فى السياسة الأمريكية، حيث يوجد للتأثير السياسى والمالى من جانب "الجالية اليهودية" (!) أهمية كبيرة فى صراعات القوى الداخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية. فالكثير من السياسيين يحددون موقفهم نحو أزمة الشرق الأوسط وفقا لقوة تأثير الناخبين والمؤيدين اليهود. وتأييد إسرائيل يشكل، بالنسبة لهم، ثروة انتخابية مهمة وحيوية".

ويقرر "سنيه" أن الرغبة فى ضمان تأييد "الجالية اليهودية" فى أمريكا عن طريق ما يعبر عنه بـ "التأكيد على الالتزام بقوة وأمن إسرائيل" يمثل أحد الأسس الرئيسية للصدقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، فإنه يتساءل بعد ذلك مباشرة عما يجب على إسرائيل أن تحصل عليه مقابل علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة فى العقد القادم؟. وردا على هذا التساؤل يقول: إن أهم ما تريده إسرائيل هو الحفاظ على علاقات الثقة المتبادلة بين الإدارة الأمريكية - وبالأخص الرئيس - وبين حكومة إسرائيل، ومن يقف على رأسها. وتشير تجارب الماضى إلى حقيقة أن غياب مثل هذه الثقة الشخصية يودى إلى ازدياد الصعوبة فى جميع القنوات العملية للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، فهذه الثقة

شرط لوجود علاقات خاصة".

ويتوقع "سنيه" استمرار أمريكا في دعمها السياسى والأمنى لإسرائيل، ويرى أن "الدعم السياسى" مهم لمشاركة أمريكا فى عملية السلام : فالمشاركة الأمريكية يجب أن تمتنع عن ممارسة أى ضغط لتقديم تنازلات إسرائيلية تتناقض مع مصالحنا، مثل التنازل "عن حدود قابلة للدفاع مع سورية. وتعد عملية اقتراح بدائل فنية غير كافية مقابل ثروات استراتيجية حقيقية، نوعاً من الضغط على إسرائيل؛ لأن الإغراء - كبديل - غير مناسب ويعد بالتاكيد أسوأ ضغط فظ لتقديم التنازلات . كما ينبغى على الولايات المتحدة أن تبدى تفهماً لإصرار إسرائيل على شروط مهمة لأمنها أو لقيمها، مثل وحدة القدس.

معاهدة حيوية

وإذا كان هذا الكلام يتطرق إلى "حدود التسوية" التى تقبلها إسرائيل، كما يراها السياسى الإسرائيلى العمالى، وهو ما سنتناوله بقدر من التفصيل فى الفصلين التاليين ، فإنه يضيف هنا وبشكل محدد مطلب إسرائيل بأن تحافظ أمريكا على تفوقها النوعى فى المجال العسكرى ، وفى تكنولوجيا السلاح وفى تفصيل هذا يضيف: ستستمر الولايات المتحدة فى بيع أسلحة لدول عربية قد تكون كل واحدة منها عدواً محتملاً (لإسرائيل) عند حدوث تغييرات داخلية وخارجية "وهذا من حق الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ينبغى لنا أن نعترض على ذلك وعلينا توقع أن تحرص الولايات المتحدة فى مجال سياسة تصدير

الأسلحة على عدم تقويض التوازن العسكرى الإقليمى لغير صالح إسرائيل، عند بيع تكنولوجيا عسكرية متقدمة. ويمكن الحفاظ على هذا التوازن عن طريق بيع معدات مناسبة لإسرائيل، أو عن طريق تطوير مشترك لهذه المعدات".

وإسرائيل، فى العقد المقبل، ستكون - كما يرى "سنيه" - فى حاجة إلى مساعدة أمريكية حيوية "من أجل صد الضغط العربى فى الموضوع النووى". ويقول إن هذا الضغط يأتى بشكل خاص من جانب وزارة الخارجية المصرية، التى تسعى إلى إزالة الغموض القائم فى هذه المسألة التى سترافقنا على ما يبدو إلى العقد المقبل، ستكون بحاجة إلى التفهم الكامل من الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تفهم أسبابنا سيؤدى إلى حدوث أزمة فى العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن المسألة مصيرية من الدرجة الأولى، وليس من حق أية حكومة إسرائيلية أن تبدى ضعفا فيها"!!.

حلف دفاعى

ولا يمانع "إفرايم سنيه" اللواء الطبيب فيما يسميه "إقامة حلف دفاعى" مع أمريكا، ويعتبره غير ضار، ومع ذلك يبدى عليه تحفظات واضحة، فهو تحالف غير لازم، فى ضوء الاتفاقيات الأمنية القائمة بينهما والتى تتضمن نشرا مبكرا لمعدات حربية أمريكية فى إسرائيل، وتقديم خدمات دائمة فى الموانئ الإسرائيلية لسفن الأسطول السادس، وكذلك استمرار الحوار الأمنى بين الدولتين.

وما يعتبره سنيه "تحفظات" على التحالف الأمنى، يمثل - فى حقيقته - شروطا يلخصها فى:

١- عدم تقييد إسرائيل فى مجال تنفيذ العمليات العسكرية المطلوبة لحماية نفسها ولمكافحة "الإرهاب"، حيث يرى من غير المعقول أن تطلب إسرائيل موافقة أمريكا على قصف قاعدة "للمخربين" أو من أجل مهاجمتها برياً.

٢- عدم تقييد إسرائيل فى مجال تطوير أسلحة متقدمة، إذ أن لديها "طاقة علمية وتكنولوجية كبيرة" ومحظور عليها تجميدها.

وفوق ذلك، يرى السياسى الإسرائيلى العمالى أنه "لا ينبغي استخدام مثل هذا التحالف غطاء أمام الراى العام الإسرائيلى لتبرير تنازلات فى المجال الأمنى، تنازلات تجرد إسرائيل من ثروات استراتيجية حقيقية، مثل حدود قابلة للحماية. فنحن لم نضع أبدا مهمة أمننا والدفاع عن أنفسنا بين أيد أجنبية. وكنا نقول دائماً لأصدقائنا فيما وراء البحار: أعطونا الأدوات ونحن نعرف كيف ندافع عن أنفسنا. ولا يوجد سبب يجعلنا ننحرف عن هذه السياسة المبدئية فى القرن القادم".

وهذا الكلام يحمل من المغالطات أكثر مما ينطوى عليه من تزييف، التزييف الذى يزعم أن إسرائيل كانت فى أوضاع دفاعية، والمغالطات التى تخفى حقائق تاريخية معروفة تؤكد أنه ما من جولة من جولات العدوان الصهيونى - الإسرائيلى؛ منذ ١٩٤٨ إلا ولتعتبر دعماً ومساندة - بشكل أو آخر - من قوى خارجية.

عزلة وتراجع

ويعلن "إفرايم سنيه" خشيته من تطورين قد يحدثان أو يتفانمان فى العقد القادم، ويدعو إسرائيل إلى التيقظ لهما لأنهما قد يؤثران سلبيا على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة، وهى علاقات "تشكل وحدها ثروة استراتيجية من الدرجة الأولى". وهذان التطوران يحددهما على النحو الآتى:

أولاً: ازدياد قوة الاتجاه الانعزالي فى الولايات المتحدة، حيث يوجد ميل حالياً، لدى أعضاء الكونجرس، للتقليل من تدخل الولايات المتحدة فيما وراء البحار. وهذا الميل إذا ازدادت قوته سيؤدى إلى تقليص نشاط أمريكا فى عملية السلام فى المنطقة...

ثانياً: تراجع قوة اليهود فى السياسة الأمريكية، وهو يعتبر هذا التراجع بعيد الاحتمال حالياً، لكن إذا تآكلت القوة اليهودية عددياً فى أمريكا الشمالية، وإذا تآكلت الهوية اليهودية عند أبناء الجالية اليهودية، وإذا ازداد الوزن الديموجرافى والعنصرى لأقليات أخرى "فإن أكبر الأخطار سيظهر خصوصاً خلال عشر سنوات، فصداقة إسرائيل فى واشنطن لن تكون قوية كما هى عليه الآن. وهذا ما يدعونا إلى المساعدة على تشجيع يهود أمريكا على تعميق التربية اليهودية، والاهتمام بالحفاظ عليها فى هذا "المنفى" المهم.

ويختتم "سنیه" تصوره عن علاقة إسرائيل بأمريكا بقوله إن هذه العلاقات ستجد محكها العملى فى موضوع التهديد الإيرانى "يجب مناشدة واشنطن بدون توقف من أجل القيام بدورها كدولة

عظمى وحيدة لقيادة عملية كبح إيران، وسد الطريق النووي أمامها". وبعد أن يثني على مواقف الرئيس الأمريكى بيل كلينتون تجاه طهران، يعود فيقول إنها "لا تزال غير كافية... فمن بين جميع التحديات المشتركة المرتقبة لإسرائيل والولايات المتحدة فى العقد القادم، يبدو الخطر الإيرانى هو الأكثر أهمية، ولذلك ينبغي الاستعداد له منذ الآن .

إسرائيل وأوروبا

هل إسرائيل جزء مما يسمى "الشرق الأوسط" أم هى قطعة من أوروبا؟ سؤال أثير منذ وقت مبكر فى نشأة الحركة الصهيونية. ولا يوجد سياسى أو مفكر صهيونى أو إسرائيلى إلا وله وجهة نظر فى هذه القضية، ابتداء بـ"هيرتزل" إلى "سنيه" الذى يقول : إن المسألة التى ستحدد طبيعة علاقات إسرائيل بأوروبا فى بداية القرن المقبل هى "مسألة الانتماء" . فهل ستعتبر إسرائيل نفسها جزءا من أوروبا أو جزءا من الشرق الأوسط؟ ويرى أن الإجابة على هذا السؤال لن تكون حاسمة وقاطعة بل مركبة .. إذ كان انتماء إسرائيل إلى أوروبا فى الفترة الماضية "مفهوما من تلقاء ذاته". ولكن بعد أن هبت رياح التغيير على علاقات إسرائيل مع المنطقة التى تعيش فيها، بدأ هذا يتغير . وفى الوقت نفسه، فإن سنوات من النظرة الأوروبية الباردة نحو إسرائيل قد انتهت... بحيث "تحقق" لإسرائيل عمليا كل ما طلبته خلال سنوات كثيرة، وهو الانتماء الأوروبى، وبدقة أكثر أن تكون الدولة المقربة للاتحاد

الأوروبي من بين الدول البعيدة عن أوروبا جغرافياً". ولكن ما يسميه السياسى الإسرائيلى "ديناميكية عملية السلام". تفتح اليوم آفاقاً، حيث قد تتحول إسرائيل إلى جزء مركزى فى التسيج الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، حسب قوله.

ويقول اللواء الطبيب رجل حزب العمل الإسرائيلى "إن السلام وثماره الاقتصادية سيحولان إسرائيل إلى جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط، الأمر الذى سيجعل الكثير من رجال الأعمال والسياح من دول المنطقة فى حاجة إلى تل أبيب، وحيفا، والقدس [لاحظ أنه يضع القدس ضمن المدن الإسرائيلية] وإيلات وطبرية. كما أنه سيكون لهذا الأمر أبعاده الثقافية والاجتماعية التى سنضطر إلى مواجهتها. لكن الطابع العام لإسرائيل لن يكون فى الواقع، طابع دولة أوروبية مزروعة فى الشرق الأوسط.

"إذا اعترفنا بهذين التطورين: التقرب من أوروبا، والانتخراط فى الشرق الأوسط، واعتمدنا سياسة ذكية ومتوازنة ومخططة، فإننا نستطيع أن نجنى الربح من التطورين، ولن يكون هناك تناقض بينهما، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية - الأوروبية.

"قصة الإسرائيليين الثقافية بأوروبا ستستمر. وأهداف الصادرات الإسرائيلية ستستمر، لأن المشترين فى أوروبا يفضلون المنتجات النوعية الغالية التى تصدرها إسرائيل إلى أوروبا الوسطى والغربية. وستستمر إسرائيل فى كونها هدفاً ليس لمنتجات أوروبية فحسب، وإنما لاستثمارات الشركات

الأوروبية متعددة الجنسيات. فشركات "سيمنس" و"ديملر بينز" و"فولكسفاجن" و"تستله" و"أريكسون" و"يونيلفار" هي بعض الشركات التي عملت في أعقاب اتفاقيات السلام على توسيع نشاطاتها واستثماراتها في إسرائيل.

والتصور لدور إسرائيل في هذا الإطار يفصح عنه "سنيه" بقوله: "بسبب ترتيباتها الخاصة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن لإسرائيل أن تكون نقطة التقاء بين الشرق الأوسط وأوروبا، كما يمكن لإسرائيل - بسبب البنية التحتية المتطورة ووسائل الاتصال والمواصلات - أن تكون المركز الإقليمي للشركات والمنظمات الأوروبية العاملة في الشرق الأوسط". كما يعرب عن اعتقاده في أن نمو "الأصولية الإسلامية" بشكل عام ، وفي شمال أفريقيا بشكل خاص "سيولد تفاهما جيوسياسيا جديدا مع إسرائيل. ثم يدعى أن "الكثير من أصحاب التفكير السياسي في أوروبا ينظر إلى إسرائيل المتحضرة والديمقراطية نظرة أكثر ايجابية، فإسرائيل تبدو لأوروبا الآن موقع التقدم والاستقرار في حوض البحر المتوسط، ومحطة توجد لأوروبا فيها مصلحة واضحة تتطلب الاهتمام".

أوروبا شرقاً وغرباً

والسياسي الإسرائيلي يتحدث هنا عن أوروبا بشكل عام، أي بما فيها أوروبا الشرقية سابقاً (تشيكيا، سلوفاكيا، بولونيا، رومانيا، المجر، بلغاريا، البانيا) ودول البلطيق (استونيا، لتوانيا، لاتفيا) ودول يوغسلافيا السابقة (سلوفانيا، وصربيا،

وكرانيا، والبوسنة، ومقدونيا) أما روسيا البيضاء وأوكرانيا
فما زالتا تتخبطان بشأن صلتها بأوروبا، مقارنة مع تقاربهما
الجديد مع روسيا. وستصبح دول أوروبا الشرقية والوسطى
أكثر انخراطا في أوروبا خلال العقد القادم. فإين تقف إسرائيل
من هذه التطورات، وأين تكمن مصلحتها؟. يجيب "سنيه" قائلا:
مع هذه الدول توجد لإسرائيل إمكانيات جيدة لإقامة علاقات
خاصة مبنية على أسس مختلفة بعض الشيء عن الأسس التي
تقوم عليها علاقاتها مع دول أوروبا الغربية، "ففى خلفيتنا
التاريخية هناك العلاقة الإنسانية بين هذه الدول، وبين مواطني
إسرائيل الذين ولدوا وتعلموا فيها [أى فى دول أوروبا الشرقية
والوسطى]. ويدل الواقع على أن العلاقات الاقتصادية والثقافية
والعلمية بين إسرائيل ودول أوروبا الشرقية، أقيمت وتعززت
إلى حد كبير على أيدى إسرائيليين تعود أصولهم إلى هذه
الدول. فالتعليم واللغة المشتركة والمعارف القديمة وفهم
العقليات الخاصة ستساعد الذين تعود أصولهم إلى هذه الدول
على بناء علاقات تجارية وأعمال بشكل أفضل. وفى العقد
القادم سنجد أن الكثيرين من الإسرائيليين سيزداد ارتباطهم بتلك
الدول التي ولدوا فيها، ويتحدثون بلغتها، ولذلك سيعطون
إسرائيل واقتصادها أفضلية فى بناء العلاقات والتعاون.
ويختتم "سنيه" حديث العلاقات الإسرائيلية مع أوروبا
بالتركيز على دول شرق أوروبا، التي يرى فيها مجالا
للأنشطة الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية ويخلص من ذلك إلى
أنه "إذا عرفنا (أى الإسرائيليين) كيف نستغل مظاهر تفوقنا

النسبي ، فسنتمكن من تحويل أوروبا الشرقية، التي تعود أصول الكثير من الإسرائيليين إليها، إلى منطقة متعاطفة وصديقة لدولة إسرائيل.

"ويمكن القول باختصار إنه إذا استخدمنا مواردنا البشرية بشكل صحيح ، وتوقعنا النسبي كاقْتَصَاد متقدم، وموقعنا الجغرافي في المنطقة، فسيتقلص العداء نحونا. وعند ذلك سيكون بمقدورنا أن نؤسس مع أوروبا كلها علاقات قوية تضمن لنا الفائدة والعوائد الاقتصادية والدعم السياسي خلال العقد القادم".

العلاق الروسي

يرى إفرام سنيه أن اختفاء الاتحاد السوفيتي (السابق) كان ذا تأثير حاسم في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة، وهو يرى أيضا أن الاتحاد السوفيتي كان يقدم للعرب دعما كاملا، وكان يحميهم مما يسميه "دفع النتائج السياسية للهزيمة العسكرية"... وعلى هذا النحو، لم تنته من الوجود القوة العظمى التي كانت تدعم التطرف العربي [!!] فحسب، بل أصبحت القوة العظمى الأخرى - الولايات المتحدة الأمريكية - اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم. هذا هو جوهر التغيير العالمي الذي أدى إلى حدوث تغير إقليمي في المنطقة. فقد تحول الشرق الأوسط من ساحة صراع بين القوتين العظميين إلى ملعب تلعب فيه قوة عظمى وحيدة".

هل يعنى هذا أن تصرف إسرائيل انظارها عن الاهتمام

بالدب الروسى الذى يصفه السياسى الإسرائيلى بـ "العملاق".
العكس هو الصحيح ، فإسرائيل يهملها جدا "إقامة علاقات عادية
وجيدة مع روسيا، ما بعد النظام السوفييتى". فروسيا دولة
واسعة الأرجاء، تمتد من فلاديفستوك فى المحيط الهادى حتى
سواحل بحر البلطيق، وهى إما يحكمها نظام ديمقراطى، أو
نظام استبدادى، أو تسودها الفوضى والتفتت. والاحتمال الأخير
قد يكون الأسوأ بالنسبة لإسرائيل التى يؤرقها قلق مزدوج:
فهى من ناحية تخشى "على مصير اليهود الذين قد يكونون
الضحية الأولى للجريمة والعنف". وهنا فعلى إسرائيل - كما
يرى "سنيه" - أن تضع خططا جاهزة لهجرة جماعية طارئة،
ومن ناحية أخرى عليها أيضا أن تشارك فى الجهود التى يجب
أن تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار الأسلحة
النووية والمواد التى تستخدم فى إنتاج هذه الأسلحة إلى الدول
المجاورة، وخاصة إيران". أما فى حالة عودة روسيا إلى النظام
المركزى والتحول إلى نظام دكتاتورى، فإنها ستصبح معادية
"للأجانب" وهو يقصد بذلك "اليهود"، وستتوسع إلى الحدود
القديمة للاتحاد السوفيتى، وربما تتعاون أكثر مع دول مثل
العراق وإيران على أساس "مصالح إقليمية مشتركة، وعلى بيع
معدات عسكرية، وهو تعاون سيثير قلقا شديدا لدينا" أى لدى
إسرائيل، لأن بيع روسيا أسلحة متقدمة لدول عربية وإسلامية،
هو مما يخل بالتوازن العسكرى لغير صالح إسرائيل.

وحتى فى هذه الحالة، حالة تحول روسيا إلى دولة استبدادية،
فإن من مصلحة إسرائيل، كما يراها "سنيه" ، أن تقيم علاقات

طبيعية معها، على أن تتخذ، أى إسرائيل "جانب الحذر فى كل ما يتعلق بسياسة روسيا الشرق أوسطية، وبالأخص فى كل ما يتعلق بنشر الأسلحة غير التقليدية ، مثل الصواريخ بعيدة المدى والمعلومات النووية".

أما إذا سلكت روسيا الطريق الديمقراطي، فإن علاقات إسرائيل معها ستكون مختلفة "فروسيا كدولة ديمقراطية تستطيع الاستعانة بالخبرة الإسرائيلية فى جميع المجالات، كما أن روسيا الديمقراطية ستصبح أكثر استقراراً وأمنياً لمصلحة المستثمرين وخصوصاً الإسرائيليين. وروسيا التى تزيد القدرة الشرائية لدى مواطنيها ستشكل سوقاً ضخماً لمنتجاتها" أى منتجات إسرائيل.

وفى كل الأحوال، فإنه يجب على إسرائيل - حسب رؤية "سنيه" - أن تتبع أحوال روسيا بحرص شديد "لأن أى تحول سلبي فى طريق روسيا قد يؤثر علينا أيضاً، كما أن مصير الجالية اليهودية الكبيرة التى بقيت هناك قد يتغير بين ليلة وضحاها. وهذا يفرض علينا القيام بمساع لوجستية ومالية كبيرة. وقد يتلقى مجدداً أعداء إسرائيل البعيدون والقريبون مساعدات عسكرية نوعية، ولو بالدفع نقداً فى هذه المرة".

وبعد استعراض الاحتمالات الثلاثة التى يمكن أن تتطور إليها أوضاع "العلاق الروسى" بعد سنة ٢٠٠٠، واستعداد إسرائيل للتعامل مع كل حالة منها، بعد هذا يقول "سنيه": إن إسرائيل ليس لديها الآن، القدرة للتأثير على اتجاهات التطور فى روسيا، ثم ينبه : "علينا الاستعداد لاستباق أبعاد التغيرات

السلبية". وإذا كانت التغيرات السلبية مفهومة ضمنا مما سبق أن ذكره، فإنه لا يفصح عما يريده ويدعو إليه من أجل استباق هذه التغيرات!

مبالغة في الخطر الإيراني

هذه هي القوى الدولية الأساسية التي يتحدث "سنيه" عن علاقات إسرائيل معها، ولكنه لا يذكر شيئا عن قوى أخرى أصبحت تربطها بإسرائيل علاقات قوية، وهي قوى مؤثرة عالميا، مثل الصين واليابان والهند، ودول أمريكا الجنوبية. والصمت في مثل هذه الحالة لا يخلو من مغزى. ولكن هناك قوة إقليمية يتحدث عنها السياسي الإسرائيلي باستفاضة، وهي إيران، التي كانت - بالنسبة لإسرائيل في الستينيات والسبعينيات - أهم الدول المحيطة بحزام المواجهة معها، ومثلت العلاقات معها "التفافا استراتيجيا على الجدار العربي - لكن سقوط الشاه وتسلم الخميني السلطة عام ١٩٧٩ دمر العلاقات بين إسرائيل وإيران. فقد اتخذ النظام الجديد خطا داعما للفلسطينيين ومعاديا لإسرائيل بشكل متطرف".

وبالرغم من هذا، فإن حديث "سنيه" عما يسميه "الخطر الإيراني"، يبدو حديثا مبالغاً فيه. ولكن هذه المبالغة لها - في الوقت نفسه - أسباب موضوعية، يأتي على رأسها أن إسرائيل سواء في ظل حكومة ليكودية أو حكومة عمالية، لا تريد قوة إقليمية كبيرة إلى جوارها في المنطقة. ولا يرى "سنيه" في إيران سوى ما يدعو "التطرف الإسلامي" وتصدير "الثورة

الإسلامية و"الإرهاب".

وبعد أن يستعرض مصادر ومظاهر وأشكال القوة الإيرانية عسكريا وبشريا ودينيا، يقول: "إن إيران هذه بطموحاتها وقدرتها ستشكل أخطر عدو استراتيجي على إسرائيل، في العقد المقبل. ففكرهية إسرائيل جزء أساسي في مفهوم النظام الإيراني الذي يطلق عليها "الشيطان الأصغر" ويطلق على الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر". وربما تشكل إسرائيل "الشيطان الأصغر" لكنها بالتأكيد "الشيطان الأقرب"، هدفا قابلا للضرب بسهولة أكثر من الولايات المتحدة، القوة العظمى".

يصف "سنيه" إيران بالأيديولوجية المتطرفة التي ترفض ما يسميه "حق إسرائيل في الوجود"، وترفض التصالح معها، وهي كقوة عسكرية كبيرة ذات سلاح تدمير شامل، يؤكد أنها "لا يمكن أن يسكت عليها أي إسرائيلي أو يهودي"، خطر مصيري.

ويذكر الجنرال الدكتور أنه كان أول عضو كنيسة يطرح على جدول الأعمال خطر إيران القومي على إسرائيل، ويقول إنه من منبر الكنيسة في ١٦ يناير ١٩٩٣ أعلن: "أن إيران دولة لا ترتاح لنا، وتحرك ضدنا "إرهاب حزب الله"، وتقف في مقدمة المعارضين لمبادرات السلام، وتمول "حماس" في المناطق (أي في الأراضي الفلسطينية المحتلة) وتتورط في عمليات "إرهاب" ضد إسرائيل في العالم كله، ولذلك يعد امتلاكها سلاحا نوويا ووسائل الإطلاق التي تشتريها، خطرا مصيريا لا يجب التغاضي عنه أبدا". وقد أيده راين رئيس

الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع وقتئذ فيما ذهب إليه. ويضيف "سنيه" إنه بعد ثلاث سنوات من هذا التفاوض في الكنيست أخذت "صورة الخطر الإيراني تتضح أكثر فأكثر، أمام إسرائيل والعالم الديمقراطي كله ... وعلى المدى البعيد ، عندما تتوافر لإيران قنبلة نووية ووسائل إطلاق بعيدة المدى فتستخدم إيران التهديد النووي ضد إسرائيل، قبل أية دولة أخرى ... وتحت المظلة النووية الإيرانية ستدعم الحركات الإسلامية المتطرفة في جميع الدول التي تنشط فيها في الشرق الأوسط وفي وسط آسيا. أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن التهديد النووي الإيراني يعد أكبر تهديد يمس وجودها مصيرياً . وإذا ما تحقق هذا السيناريو فلن تكون إسرائيل هي الضحية الوحيدة، لأن جميع الأنظمة العقلانية في المنطقة ... ستعرض لهذا الخطر ، وحتى الاقتصاد العالمي كله سيقع ضحية للخطر نفسه".

ويواصل "سنيه" التحدث بتوسع عن "الخطر الإيراني" ، فيدعو إلى "جبهة واسعة ضد إيران"، جبهة من دول العالم المختلفة، ويعتبر النضال ضد إيران "مصلحة اقتصادية عالمية"، وإسرائيل لا تستطيع وحدها الوقوف ضد إيران، و"إسرائيل ليست الهدف الوحيد للأيديولوجية الخمينية، ولا يدرك هذا إلا عدد قليل من الدول في منطقتنا اليوم. ثمة استعداد للقيام بجهود مشتركة ضد إيران، ودون دعم وتنسيق وتعاون بين الدول الأخرى في خارج المنطقة، لن يكون لهذه الجهود سوى قدرة محدودة. إن الأمر الوحيد الذي يمكن لإسرائيل القيام به اليوم

هو محاولتها إثارة اهتمام دول العالم الديمقراطية بعمل سياسى واقتصادى "ضد إيران".

ويقول الطبيب اللواء أو الدكتور الجنرال إنه اختار لكتابه عنوان "إسرائيل فى عالم ما بعد عام ٢٠٠٠". ولكن لا شئ يقلقه أكثر من أن تقف إسرائيل فى ذلك العالم وحدها أمام قوة إيران النووية التى تواصل العمل على تشجيع التطرف و"الإرهاب" والعنف؛ ولذلك علينا حساب أعمالنا على أساس أخطر الظروف". ويدعو "سنيه" إلى خطة من أربعة أسس للوقوف فى وجه الخطر الإيرانى ، والأسس الأربعة هى:

١- العمل الدؤوب، ودون توقف فى الجهود السياسية، لتجنيد الدول المستتيرة فى ائتلاف عالمى ضد "الأصولية" العنيفة، ومصدرها إيران .

٢- بناء شراكة إقليمية [!] فاعلة من جميع دول الشرق الأوسط التى يهددها التسلل الإيرانى.

٣- عدم السماح بأى ضعف فى قوة الردع الإسرائيلية.

٤- الاستعداد عمليا ونظريا لاحتمال أن نجد أنفسنا وحدنا أمام خطر عسكرى إيرانى.

ويضيف أنه من الصعب الحديث تفصيلا عن الفقرة الأخيرة، ومع ذلك فليس من السابق لأوانه "وضع الجمهور أمام احتمال كهذا، لأن الحصانة النفسية الداخلية تشكل أساسا حيويا للقدرة على صمودنا كدولة أمام خطر استراتيجى يهدد وجودنا نفسه!!

.. وخطر استراتيجى!!

وخلصة الخلاصة فى الشأن الإيرانى بالنسبة لإسرائيل يعبر عنها "إفرايم سنيه" بقوله: "إن كل سلاح فى الشرق الأوسط قادر فنيا على ضرب إسرائيل؛ ينبغى علينا اعتباره خطرا على الميزان الاستراتيجى الإسرائيلى"، ونضع العديد من الخطوط تحت كلمتى "قادر فنيا"!! فمجرد احتمال وجود سلاح تعتبره إسرائيل خطرا عليها، تراه انقلابا فى غير صالحها استراتيجيا. أية غطرسة هذه؟ إنها الغطرسة نفسها التى تحدث بها القيادى السياسى الإسرائيلى عن "عالم ما بعد عام ٢٠٠٠" وعن دور إسرائيل فيه وعن علاقاتها مع أمريكا وأوروبا وروسيا.. وفى المقدمة أولا علاقاتها مع اليهود فى العالم. ولكن الغطرسة لها حدود، إقليميا وعالميا وعسكريا، وفى عصر الصواريخ تحاول إسرائيل أن توسع "مداها الاستراتيجية" وكأنها قوة عظمى، ولكنها فى الوقت نفسه ترتعد خوفا من تأثير هذا السلاح الذى يستطيع ضربها فى العمق. ومن هنا كان اندفاع إسرائيل بحثا عن تصنيع "صاروخ مضاد للصواريخ" وقد نجحت فى إجراء تجارب على الصاروخ "حيثس" الذى أنتجته بمعونة مالية أمريكية كبيرة. ولكن "سنیه" يعترف بأن الوسائل المضادة للصواريخ عديمة الجدوى عمليا "لكن الصاروخ لا يستطيع تحقيق النصر فى الحرب، فالانتصار فى الحرب يتحقق من خلال احتلال أراضى الخصم وإيادة جيشه. وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن الصاروخ يشكل تهديدا وخطرا حقيقين على السكان المدنيين فى المؤخرة.. ولا ينبغى التقليل من شأن

الخطر على المؤخرة، وما يحمله هذا الخطر من تأثير على المقاتلين في الجبهة، فالقلق على عائلات المحاربين يؤثر عليهم سلباً...". ويعود "سنيه" بذاكرته إلى حروب إسرائيل السابقة، فيذكر أنه في حرب ١٩٤٨ لم ينجح المصريون في قصف تل أبيب إلا في حالات قليلة جداً، وفي حرب ١٩٦٧ لم تقصف ضواحي تل أبيب إلا بشكل متقطع وسريع على يد المدفعية الأردنية، من تلال قليلية. وحاولت طائرة عراقية قصف منطقة حيفا، لكنها أسقطت. ولم تقع أية إصابات أو أضرار. وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، استخدم السوريون عدداً من صواريخ "فروج" وصوبوها ضد قاعدة سلاح الجو الإسرائيلي في رامات ديفيد. وكانت سورية أول دولة عربية تستخدم صواريخ أرض - أرض ضد أهداف في إسرائيل. لكن القصف لم يتسبب في أضرار كبيرة في محيط القاعدة والمستوطنات القريبة، على الرغم من أنه تضمن إشارة لما سيعقب ذلك من استخدام للصواريخ. والتغيير الكبير والأساسي لم يحصل إلا في حرب الخليج الأخيرة، فقد أطلق صدام ٣٩ صاروخ "سكود" على إسرائيل، وتسبب ذلك في أضرار بالملكات، خصوصاً في "رامات جان" وتل أبيب، وخليج حيفا، وأدى القصف إلى قتل أحد الإسرائيليين".

القصف الصاروخي

ويرتب سنيه على ذلك القول بأن القصف في حد ذاته لم يكن خطيراً، ولكن الخطير أن هذه أول مرة تستخدم فيها الصواريخ

بعيدة المدى ضد إسرائيل، وعلى أيدي دولة لا تقع على حدودها المباشرة، وليس لديها جبهة مشتركة مع إسرائيل. وبناء على هذه المعطيات يرى أن البعد المستقبلي لمثل هذا القصف هو أن الصاروخ يوفر لدولة بعيدة عن إسرائيل وعن حدودها ، استخدام سلاح مدمر "وكل حاكم عربي أو مسلم يسعى إلى تحقيق شهرته كزعيم قومي عربي أو إسلامي "متطرف" يستطيع ضرب إسرائيل مباشرة ، حتى لو كان جيشه أضعف من الجيش الإسرائيلي، حتى لو كانت تفصل بلاده عن إسرائيل مساحات واسعة ودول أخرى". وإذا كان العراق أول سابقة في هذا المجال، فإن "سنيه" يرى أن إيران وليبيا والجزائر بوسعها أن تقوم بالدور نفسه "إذا ما سيطر فيها المتطرفون"، والتطرف عنده معياره إسرائيل والموقف منها!! ولتحقيق هذه الأهداف الإسرائيلية على المستوى الدولي، ولرصد التطورات التي تجري عالميا وإقليميا، فإن إسرائيل مطالبة - في رأي "سنيه" الدكتور الجنرال - بأن تربط تفوقها العسكري بالتفوق في مجال الاستخبارات ، أي التفوق في أنظمة جمع المعلومات والأبحاث.. ويعني هذا - في تقديره - إعطاء الإنذار المبكر بأقصى قدر ممكن من السرعة عن نية العدو في اللجوء إلى الهجوم . ويضيف أن إسرائيل بسبب "وضعها الخاص وطبيعة مداها الاستراتيجي المتسع" تحتاج إلى أجهزة كبيرة لجمع المعلومات "بحيث لا تحدّها أية حدود، كما تحتاج إلى وسائل التحليل والبحث لترتيب أوضاعها واستعداداتها في الوقت المناسب أمام التغيرات الإقليمية السلبية،

من أجل التصدي لها وإفشالها".
أجهزة استخبارات لا تحدّها حدود، وقوة عظمى إقليمية..
تلك هي إسرائيل التي يريدّها السياسى الإسرائيلي العمالى،
إفرايم سنيه، الطبيب اللواء، والوزير السابق، وعضو الكنيست
ونائب وزير الدفاع، أو وزير الدفاع الفعلى. فماذا إذن ستكون
سياسة إسرائيل هذه تجاهنا، أو تجاه من يسميهم "جيراننا
العرب"؟

الفصل الثالث

كيف تتفوق إسرائيل على العرب أجمعين؟

- ضمانان لأبد منهما: التفوق العسكرى والتقنى و"الاستخباراتى" .. وحدود يمكن الدفاع عنها.
- سورية خصم عسكرى يهدد إسرائيل.. ولابد من شل قدرتها على القيام بهجوم مفاجئ.
- تفوق إسرائيل العسكرى قاد العرب إلى المفاوضات.. وهو الذى سيضمن استقرار السلام!!
- المثقفون والكتاب والمهنيون فى مصر يتمسكون بالتضامن العربى ولم يسلموا "بشرعية" وجود إسرائيل.
- مكانة مصر فى المنطقة بعد سنة ٢٠٠٠ لن تتحقق إلا عن طريق مشاركة فعالة مع إسرائيل!
- على إسرائيل بذل كافة الجهود السياسية لمنع رفع العقوبات عن العراق!.

وقبل القراءة (٣)

تحديد مصر.. إضعاف سورية.. تفتيت العراق

عرضنا فيما سبق تعريفاً بمؤلف الكتاب، الجنرال الدكتور إفرائيم سنيه، القيادي السياسي الإسرائيلي من حزب العمل، وكذلك رؤيته لإسرائيل وللعالم الذي ستعيش فيه بعد سنة ٢٠٠٠، حيث نظر إليها كقوة عظمى إقليمية، كما نظر إلى "يهود العالم" الذين يسميهم "الشعب اليهودي" على أنهم القوة العظمى الوحيدة التي لن تتير ظهراً أبداً لإسرائيل، وكيف يجب أن تتحول إسرائيل إلى الوطن الثاني لملايين اليهود في "المنافى" .. ثم تحدث عن "العصرية اليهودية" ودورها ووزنها العالمي، خاصة في الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة. وانتقل بالحديث إلى العلاقات مع أمريكا وأوروبا وروسيا وإيران... والمدى الاستراتيجي لإسرائيل الذي يجعلها في حاجة إلى أجهزة جمع معلومات - أي أجهزة استخبارات - لا تحدّها حدود.

فى هذا الفصل يتحدث "سنيه" عن علاقات إسرائيل مع الدول العربية، أو من يسميهم "الجيران" أى مع مصر التى يدعو إلى تحييدها، أى إبعاد دورها عن الصراع العربى - الصهيونى ، وعن سورية التى يريد إضعافها ، وعن لبنان الذى يريد التحكم فيه، وعن العراق الذى يريد تفتيته .. ونقرأ هذا تفصيلا...

... ولكن إسرائيل - في البداية والنهاية - "كيان" صغير، بل ضئيل، محدود المساحة والسكان والإمكانيات . ومهما يكن ما حققته ، فإن القزم لا يستطيع أن يصير عملاقا. ومهما كان تقدمها العلمى والتكنولوجى فإنه عاجز عن أن يجعل الأرنب فيلا، سواء بالهندسة الوراثية أو غير الوراثية. إن شيئا من هذا التفكير يطوف أو يلوح فى ذهن "إفرايم سنيه" وهو ينظر إلى إسرائيل فى عالم ما بعد عام ٢٠٠٠ : كيف ستكون...؟ إلى أين تتجه؟ بكل ما تعانيه من قصور فى المساحة والسكان مما ينعكس على نسبة القوى العسكرية من حيث الكم، بين إسرائيل وجيرانها، أى نحن العرب. ويرى أن القدرة الاقتصادية الإسرائيلية تشكل عنصر توازن أمام النقص الكمى فى السكان والمساحة. ويقول - على عادة الاقتصاديين والإحصائيين حين يتعاملون مع الأرقام الصماء منزوعة من بينتها وإطارها العام - إن الناتج القومى الشامل لإسرائيل يتساوى مقداره مع مثيله فى كل من مصر وسورية والأردن مجتمعة، على الرغم من أن سكان الدول الثلاث يفوقون سكان إسرائيل أربع عشرة مرة.

هل هذا يكفى لضمان تفوق إسرائيل على "جيرانها العرب"؟ يستدرك "سنیه" معترفا بأن هذا لا يكفى. صحيح أن التفوق الاقتصادى الكبير يمثل أهمية كبيرة وبعيدة المدى، بما يوفره من إمكانيات تعزيز وتمتين مكانتها الإقليمية والعالمية، ولكنه لا يمكن أن يلغى النقص الكمى الإسرائيلى والأضرار التى يلحقها بها "فى حالة النزاع مع محيطها".

إنن ما العمل؟

لا يتردد القيادي الإسرائيلي العمالي "المعتدل" لحظة واحدة
في أن يقول حرفيا ما يلي:

هناك عاملان يمكنهما إذا ما تضافرا معا تعديل هذا النقص،
وإعطاء إسرائيل حالة التوازن الاستراتيجي مع محيطها :
الأول: هو التفوق العسكري والتقني والاستخباراتي، والثاني:
حدود قابلة للدفاع عنها.

ويقول "سنيه" إن الغاية من التفوق العسكري هي "إكساب
الجيش الإسرائيلي القدرة على صد أي إجراء هجومي يقوم به
ائتلاف من جيوش عربية، وإيادة أهم قواته المحاربة، وتعبير
"أي ائتلاف" يمكن تفسيره بالمفهوم الخطير والواسع النطاق.
ولقد تعلمنا عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن الأخطار يمكن تقديرها
بحسب القدرة الموضوعية، وليس بحسب وضوح الهدف"
ويحدد للتفوق العسكري جانبين ، أحدهما كمي والآخر كيفي..
الوجه الأول: "يجب أن يكون ترتيب حجم القوات البرية
والأفواج على نحو يمكن من تحقيق امتداد وانتشار دفاعي
متزامن على جميع القطاعات، مع قدرة حشد مركز لصالح
جهد هجومي في أحد القطاعات. ويجب وجود قوة جوية ذات
حجم كاف تتوفر لها مرونة في القيام بمهامها بين قطاع وآخر،
وتجعلها قادرة أيضا على حماية القوة النظامية في الأوقات
الحرجة انتظارا للانتهاء من تجديد الاحتياطي وانتقاله إلى
الجبهة".

أما التفوق النوعي أو التقني فهو يعني امتلاك إسرائيل
القدرة على تطوير وإنتاج أنظمة التسليح والدعم التي تمنح

إسرائيل أفضليات إضافية في ميدان المعركة، كما يعنى امتلاكها القدرة على تحقيق المفاجأة ، بواسطة وسائل قتالية حديثة ودقيقة وقادرة على البقاء أطول .. يضاف إلى هذا التفوق في مجال الاستخبارات والقدرة على جمع المعلومات "بحيث لا تحدّها أية حدود" ، وهو ما أشرنا إليه في الفصل السابق.

التفوق والتفاوض

إن هذا التفوق - كما يراه ويحدده "سنيه" - هو الذى أتى ويأتى بالعرب إلى موائد المفاوضات، وهو الذى سيضمن أيضا استقرار السلام. ويقول: "فى عهد السلام الذى نأمل أن نعيش فيه ما بعد عام ٢٠٠٠، سيصبح للتفوق العسكرى الإسرائيلى قيمة مرادعة. وستكون قوة الردع هذه كبيرة جدا إلى الحد الذى يمكنها من جعل قوة الحسم قوة زائدة، وهذه الطريقة تفرض استقرار السلام على الجيران". وهذا نوع خاص من السلام، إنه السلام الإسرائيلى، أو السلام المسلح. ويعود "سنيه" - مرة أخرى - ليتحدث عن "ضمان التفوق العسكرى" لتحقيق السلام الذى تريده إسرائيل، فيقول تشكل مناعة دولة إسرائيل وعدم القدرة على المساس بها مبررا ممتازا لجميع العرب الذين يريدون الاستمرار فى السلام معها، وقطف ثماره الكثيرة أمام الذين سيجرون وراء حلم فارغ [!] لفكرة مغامرة، وستثبت هذه الأفكار صحتها وديمومتها لسنوات كثيرة مقبلة".! إن "سنيه" يكاد يفصح عن هدفه، بأن يقول : إن تفوق إسرائيل العسكرى

هو الذى سيفرض على العرب قبول أطماعها. وهذا يتأكد حين تتابع حديثه عن العامل الثانى الذى يوفر فى رأيه التوازن لإسرائيل مع محيطها، وهو "الحدود القابلة للدفاع".

حدود قابلة للحماية

فى هذه النقطة، يبدأ "سنيه" حديثه باستتكار وجهة النظر التى يرددها سياسيون ومعلقون حين يجرون وراء شعار يقول إنه فى عصر الصواريخ لم تعد هناك قيمة للحدود البرية الآمنة.. فى الحرب يتم الانتصار عن طريق احتلال أرض العدو بواسطة قوات برية. ويمكن تقويض معنويات السكان وإلحاق أضرار اقتصادية عن طريق القصف الصاروخى أو بالطيران لمئات الكيلو جرامات من المواد الناسفة، ولكن لا يمكن هزيمة الجيش أو الدولة التى تحمى نفسها من العدوان عن طريق منعها أى جيش معادٍ من اختراق مجالها، ولذلك فهذه الدولة تحتاج إلى حدود آمنة، أى حدود قابلة للحماية. ومن المعروف أن إسرائيل تتخذ ذلك ذريعة لتبرير توسعها فى الضفة الغربية وفى مرتفعات الجولان.

ويتساءل "سنيه": ما الحدود الإسرائيلية القابلة للحماية؟. ويجيب: إنها الحدود "التي تمثل الخط الذى يستطيع جيش الدفاع الإسرائيلى الانتشار على طوله لى يمنع - بالحد الأدنى من القوة وبالحد الأدنى من الخسائر - اجتياح جيش معادٍ لدولة إسرائيل".

إن هذا تعريف خطير ومطاط.. وهو - منذ الآن - ينبئ بأن إسرائيل ستتوسع أكثر وأكثر فيما بعد سنة ٢٠٠٠، لأنها ستجد خطوطاً آمنة، وستبحث عن خطوط أكثر أمناً، لعلها قد تصل يوماً إلى الخطوط الآمنة.. حيث تقف قدماً جندي إسرائيل، وحيث تكون خسائرها في أدنى حد ممكن، في مواجهة جيش يحاول مهاجمتها. إننا إزاء سلسلة من الحدود الآمنة.. فالحدود عند خط (أ) آمنة من الحدود عند خط (ب).. ولكن الحدود في الخط (ج) أكثر أمناً.. وهكذا يتوالى التوسع ويتوالى التبرير. إن هذا ليس تفسيراً مغرضاً لكلمات "سنيه"، فهو نفسه لا يلبث أن يعترف بهذا المعنى إذ يقول:

"كما يتوفر لجيش الدفاع الإسرائيلي الحد الأدنى من القوة لحماية أراضي الدولة من خطر كهذا، يجب أن يستند هذا الخط إلى مناطق مريحة، مناطق يسيطر بواسطتها من ناحية طبوغرافية، فالوضع الطبوغرافي يتعين أن يعطى تفوقاً للقوة الصغيرة التي تتمركز فيه. وعندما يتعذر الحصول على طبوغرافيا مريحة للدفاع، يجري في هذه الحالة استبدالها بوسائل إنذار جيدة جداً، وبترتيبات أمنية تقلص عدد قوات الدولة التي تحدها، وتبعدها عن الحدود قدر المستطاع، وبقوة انتشار أكبر من ناحيتنا.

"ومن الواضح أن امتلاكنا لحدود قابلة للحماية يستوجب منا شق طرق الوصول التي تسهل التعزيز السريع لتشكيلات جيش الدفاع الدفاعية عند الحاجة، أو إقامة مخازن الطوارئ قربها..".

وبحسب يقطع "سنيه" بأنه بدون هذين العاملين: التفوق العسكرى والحدود القابلة للحماية "لا يمكن لإسرائيل أن تصبح آمنة" ويكرر مرة أخرى المعنى الذى ذكره من قبل عما سميناه "السلام المسلح" فيقول: "إن أى وضع يجعل من إسرائيل أقل قوة من الناحية العسكرية، أو يجعل حدودها قابلة للاختراق فى منطقة معينة ، يمكن أن يكون حالة مغرية لخرق السلام، والحجج المتوفرة لهذا الخرق موجودة بكثرة فى الشرق الأوسط" ..

وسيعود الجنرال الدكتور إلى حديث "الحدود القابلة للحماية" عندما يبحث التسوية مع سورية.. وعلى هذا الأساس، أساس تفوق إسرائيل كمياً ونوعياً من الناحية العسكرية على جيرانها، وأساس تمسكها بما تسميه "الحدود القابلة للحماية" ، يتحدث "إفرايم سنيه" عن علاقات إسرائيل - بعد عام ٢٠٠٠ - مع أربع دول هى : سورية ، ولبنان، ومصر، والعراق.

الخطوط الصعبة

يضع سنيه عنواناً للفصل الثانى من كتابه هو: "من دائرة المواجهة إلى التسويات السلمية" ويبدأ بالحديث عن "سورية: خطوط التسوية ومصاعب تحقيقها" ، حيث يرى أنه: "من الصعب التحدث حالياً، بقدر من اليقين، عن علاقاتنا مع سورية فى العقد المقبل". وعلى الرغم من ذلك يضيف أن هناك احتمالاً معقولاً لبدء حوار سورى - إسرائيلى مهم وذى مغزى فيما بين كتابة سطور كتابه، وعام ٢٠٠٠. وبعد أن يتحدث عما يسميه

"طابع وطريقة تفكير النظام في دمشق"، يقول إن : مكانة سورية في العالم العربي، واستمرار السيطرة على لبنان، واستعادة هضبة الجولان وتحسين الاقتصاد السوري بمساعدة استثمارات من الغرب - جميع هذه الأمور أهداف سورية مهمة. كما يصف السياسة السورية بأنها "سياسة واعية وواقعية"، وقد قادها ذلك إلى استنتاج أن هدفها الوطني في استعادة الجولان يتحقق عن طريق المفاوضات وعقد اتفاق سلام مع إسرائيل - لكن دمشق تتطلع إلى دفع أرخص ثمن ممكن في صفقتها مع أمريكا وإسرائيل، عن طريق سلام رسمي "على شكل علاقات دبلوماسية عادية خالية من عناصر التطبيع الحارة، ودون اتصال وثيق وحار بين الإسرائيليين والسوريين...". وباختصار، إن سورية - كما يقول "سنيه" - مستعدة للسلام، ولكن بشروطها التي تعني: انسحاب إسرائيل كاملاً ونهائياً حتى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧، وإنهاء أي وجود إسرائيلي في الجولان، وسلاماً لا يتضمن تطبيع العلاقات.

ويأمل السياسي الإسرائيلي العمالي في حدوث "ليونة" في الموقف السوري، ليونة تتيح المجال لتسوية تستطيع إسرائيل قبولها بحيث تتضمن ترتيبات أمنية من ناحية، وتقوم على جدول زمني طويل ومتدرج يتم خلاله تنفيذ هذه التسوية، مع ميزات تطبيعية "على غرار السلام مع الأردن".

ومرة أخرى يعود "سنيه" ليؤكد أن الرئيس حافظ الأسد لم يكن على استعداد إلا لعقد سلام محدود، هو الحد الأدنى من التسوية السلمية مع إسرائيل. ثم يفصح عن "تفكيره الراغب"

ويتمنى حدوث انقلاب في سورية، ويحاول أن يطمئن نفسه بهذا الاحتمال بإدعاء أن "كل شيء ممكن في الشرق الأوسط" وحتى ذلك الحين يجب أن تستند سياسة إسرائيل تجاه سورية على افتراضين واقعيين:

الأول: لا تزال سورية تشكل تهديدا عسكريا لإسرائيل.. وهي بإمكاناتها العسكرية "خصم عسكري لا يشكل تهديدا لوجود إسرائيل فحسب، بل يمكن أن يتسبب في أضرار فادحة لها. ومثل هذا الخطر قد يزداد إذا تعززت العلاقات العسكرية القائمة بين سورية وإيران".

الثاني: حتى لو جرى تغيير في مواقف النظام السوري يتيح المجال لتسوية في هضبة الجولان، فإن الانتقال إلى السلام الحقيقي والكامل سيتم ببطء وتردد.

وبناء على هذين الاحتمالين يحدد سنيه ما يسميه "الخطوط الرئيسية لتسوية مستقبلية مع سورية"، ثم يصف هذه الخطوط بأنها "حمراء" يؤدي التنازل عن أي واحد منها إلى أن يكون الاتفاق مع سورية غير مقبول. فما هي خطوط السياسة الإسرائيلية العمالي "الحمراء"؟ إنه يحددها في ثلاثة خطوط هي: حدود قابلة للحماية، وتطبيع كامل، والحفاظ على مصادر المياه.

"مرة أخرى، يتحدث سنيه" عن الحدود القابلة للحماية، فيقول إنها حدود ضرورية في جميع قطاعات إسرائيل، وبالأخص مقابل دولة ذات قوة عسكرية مهمة مثل سورية. ويقول إنه لا يريد أن يرسم خريطة تتضمن هذه الحدود في هضبة الجولان

"لأن رسمها هنا غير صحيح وغير مسؤول"!!، وعلى عكس ما سبق أن ذكره من قبل يقول "سنيه" هنا، بشأن الجولان، إن الحدود القابلة للحماية لا تعنى فقط "خطوطاً طبوغرافية مريحة"، بل يضيف عناصر أخرى منها: الإنذار المبكر عن نوايا قيام العدو بعمل هجومى، وقدرة الطرف المدافع على حشد سريع لقوة برية كافية من أجل كبح هجوم العدو، وخلق مصاعب أمام الطرف المهاجم تمنعه من تركيز قوته ودفعها إلى خط المواجهة، "كل هذه معطيات يجب وضعها فى الاعتبار عند رسم خط الحدود النهائى".

وبناءً على هذه المعطيات، وفى ضوء كل ما سبق، يبدو أن الله وحده هو الذى يعرف الحدود الإسرائيلية القابلة للحماية فى الجولان!!.. كما وصفها "سنيه"، الذى يتساءل عن المطالب التى تتبغى تلبيتها كي يتحقق وجود حدود قابلة للدفاع، فى هضبة الجولان؟

وعند هذا الحد يجب أن ندع هذا السياسى الإسرائيلى يتحدث، لعلنا نعرف ماذا يريد؟.. إنه يقول:

"ينبغى على الخط والترتيبات الأمنية التابعة له أن تمنع السوريين من القدرة على شن هجوم مفاجئ، وأن تمنع التفوق فى الهجوم فى حالة قيام سورية بإجراء هجومى فى الهضبة[!]. وينبغى أن تتضمن الترتيبات الأمنية محطات إنذار تزود إسرائيل بمعلومات ميسورة وموثوقة حول الاستعدادات السورية لشن هجوم، دون أن يكون هناك أية إمكانية، لأى طرف كان، لمراقبة أو عرقلة وصول مثل هذه المعلومات إلى

أيدينا. وللإنذار المبكر قيمة كبيرة في استخلاص الخطوات العملية الدفاعية التي يجب علينا اتخاذها. وهذا يعني إنشاء مناطق مجردة من السلاح، ضمن ترتيب يوفر للجيش الإسرائيلي دفع قوات الصدد، في حالة انتهاك التسوية، ونشر هذه القوات في مواقع تعطيها تفوقاً تكتيكياً في مجال الدفاع، كما ينبغي أن تعد ترتيبات المناطق المنزوعة من السلاح بحيث تسمح للجيش الإسرائيلي بالوصول إلى تلك المواقع قبل السوريين. وطبقاً لمفهوم المناطق المجردة من السلاح، يجب أن تكون المواقع السورية المجردة من السلاح ذات عمق كبير جداً، بينما تكون نظيرتها الإسرائيلية في أدنى حدود العمق [١]. هل اكتفى "سنيه" السياسي العمالي المعتدل بكل هذه الشروط والقيود كي يضمن حدوداً قابلة للحماية؟ لم يكتف. فقد أضاف المزيد، وقال "كلما كانت ترتيبات المناطق المجردة والإنذار كافية بالنسبة لإسرائيل، فإن هذا سيتيح المجال لإسرائيل للانسحاب إلى عمق أكثر في هضبة الجولان ولا ينبغي لإسرائيل أن توافق أبداً على خط حدود يمنعها من الحصول على تفوق في حالة وقوع حرب". إن هذا يعيدنا إلى الجملة التي كررها المؤلف أكثر من مرة وهي أنه لا يجوز لإسرائيل أن تتنازل عن ثروات استراتيجية مقابل أية ضمانات!

التطبيع

وباللغة نفسها يتحدث سنيه عن "التطبيع الكامل" الذي يقول إنه يحتل أهمية كبيرة في تمتين واستقرار اتفاق السلام مع

سورية، ولذلك فإنه - اى التطبيع - يعنى خلق شبكة علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية بين الشعبين، فمثل هذه العلاقات يخلق مصالح اقتصادية متبادلة مبنية على مشروعات فى مجالات السياحة، والمواصلات ، والطاقة، والبنية التحتية ، وعلى استثمارات مشتركة فى مشروعات تجارية. كما تنشأ فى ظل التطبيع العلاقات الثقافية والاجتماعية عن طريق تبادل الشبيبة والطلاب، وعن طريق لقاءات الأطباء والفنيين والطواقم الجامعية ، والفنانين وأصحاب الاختصاصات الأخرى. وهذه العلاقات البشرية المتبادلة هى التى تكسر الحاجز النفسى لكراهية الماضى، وتخلق الدوافع العملية لتعزيز وتوسيع السلام "ولذلك ينبغى علينا الإصرار على هذا المفهوم كواحد من الشروط الأساسية للاتفاق مع السوريين. ففى اتفاق كهذا، من المقرر أن نتنازل عن ثروات استراتيجية فى هضبة الجولان، وعلينا أن نبذل كل الجهود لضمان ألا نندم ذات يوم على تنازلنا عن هذه الثروات مقابل سلام يسهل التراجع عنه وتحويله إلى حرب أخرى. والتطبيع الحقيقى أحد الضمانات الصلبة لتحقيق ذلك".

ويطالب "سنيه" بأن تكون كل هذه المظاهر التطبيعية "شرطا" للسلام، رئيسة نتيجة ، ولا يخفى نواياه إنه يقول إن المطلوب من سورية : "إقامة علاقات تتجاوز العلاقات الدبلوماسية الرسمية"، وبدون ذلك لن "تتنازل" إسرائيل عن الجولان.. فمتى كان الانسحاب من الأرض المعتدى عليها والخروج منها "تنازلا"؟ إنهم الصهاينة، يضيفون على الكلمات المعانى التى

تروق لهم والتي تعبر عن أطماعهم، وتترجم نواياهم.. والحقيقة الواضحة من كلمات "سنيه" - السياسي العمالي المعتدل - أن إسرائيل لو تركت لشأنها لما "تزلت" من الجولان، حسب التعبير الهابط الذي استخدمه نتنياهو.

المياه

وكل هذا يبدو في أجلى صورة، حين يتحدث الجنرال الدكتور عن "الحفاظ على المياه".. وهنا، ليس لديه ما يخفيه: فالمياه سلعة ثمينة في المنطقة ومصادرنا بدأت تشح، في حين يتزايد عدد السكان الذين يحتاجون إليها. وبعد أن يذكر قصة مياه نهر الأردن ومصادرنا والمحاولة العربية لتحويلها، وكيف كانت سورية تسيطر على جزء من ساحل بحيرة طبرية، يقول "سنيه" إن هذه البحيرة تشكل اليوم مخزون المياه العذبة الرئيسى لإسرائيل (حوالى ثلث كميات المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من طبرية). ولذلك "لا يمكن لإسرائيل أن تسمح لأية جهة أجنبية، خصوصا سورية، بالوصول إلى هذا المخزون الحيوى"، فإن تساءل أحد: حتى في ظل التسوية وما يسمى السلام؟ قال "سنيه" إنه يتحدث عما بعد التسوية، وفي ظل السلام الذى تريده إسرائيل "وطالما أن أنهار هضبة الجولان تصب في بحيرة طبرية، فيجب أن تتضمن أية اتفاقية ضمانات بعدم تلويث مياه بحيرة طبرية عن طريق مياه المجارى، أو الأعمال "التخريبية"، وحتى مصادر مياه نهر الأردن نفسها يجب أن تبقى أيضا تحت سيطرة إسرائيلية".

وحيث يتساءل: لماذا الخشية من المساس بمصادر نهر الأردن في عهد السلام؟، فإن المرء لا يملك نفسه عن التساؤل: أى سلام هذا؟ إنه السلام الذى يتيح لسياسى إسرائيلى "معتدل" أن يقول: "إن هذه المياه هى حاجة استراتيجية ثمينة جدا لدرجة أن وضعها فى أيدي جهات أجنبية سيكون عملاً عديم المسؤولية". ترى - إذن - ماذا سيقول سياسى إسرائيلى "متطرف"، من اليمين، أو أقصى اليمين، إذا كان هذا كلام اليسار" الذى يصدعون أدمغتنا بالحديث عنه؟..

وفى ظل هذه "الخطوط الحمراء" يؤكد "سنيه" أن إقامة علاقات جديدة مع سورية "عملية يمكن أن تستمر خلال العقد المقبل، حتى لو بدأت فى عقدنا الراهن، فالتدرج والمرحلية يشكلان أسساً مهمة فى تنفيذ مثل هذا الاتفاق. فنحن فى حاجة إلى فترة زمنية بين مرحلة وأخرى، من أجل التأكد من صدق نوايا سورية. وكلما كانت شروط الاتفاق تلبي مطالبنا أكثر فأكثر، أصبح من الممكن السماح لأنفسنا بتقليص الفترة الزمنية، بين كل مرحلة وأخرى".

الطريف، إن كان فى الأمر طرافة، أن "سنيه" بعد كل هذا يقول: قد يستنتج من يقرأ كلامه هذا أنه لا يريد "اتفاق سلام مع سورية، فالشروط التى أطرحها مستبعدة وغير مقبولة من قبل الجانب السورى، وسيعتبرونها تبريراً للاحتفاظ بهضبة الجولان إلى الأبد". ولكنه يعود ليقسم بأغلظ الإيمان أنه حريص على السلام مع سورية، لأنه لا اتفاق شامل بدونها، ومن المهم جداً إخراجها من دائرة الحرب "لكن، بما أن السلام مع سورية

مشروط بانسحاب كبير [يعنى ليس كاملاً!!] فى هضبة الجولان، ويتنازل عن ثروات استراتيجية مهمة، فإن على إسرائيل الحصول على ضمانات مقابلة، وذات معان استراتيجية ومناسبة "ولا ينبغي أبداً أن يؤدي أى اتفاق إلى تغيير الميزان الاستراتيجي الشامل بيننا وبينها، إلى الأسوأ".

الواقع اللبناني

"جار حتمى فى الحرب والسلام" هكذا يبدأ "سنيه" كلامه عن لبنان، الذى اجتاز الحدود معه لأول مرة فى ١٩٥٠، وهو فى السادسة من عمره، ولكنه لم يعرف واقع هذا البلد بشكل أفضل إلا حين عين "قائداً عسكرياً لمنطقة جنوب لبنان" حيث خاض تجربة أشرنا إليها فى الفصل الأول. ويحاول أن يكتب فى الشؤون اللبنانية وكأنه خبير فيها، فالوضع اللبناني - كما يقول - يتميز بخصائص أساسية:

١- أن سورية تعتبر لبنان بشكل طبيعى ، وبغض النظر عن الرئيس الذى يحكمها ، جزءاً لا يتجزأ منها.

٢- ضعف السلطة المركزية اللبنانية نتيجة للواقع السياسى الذى يفرضه الانقسام الطائفى، وقاعدته الدستورية التى تحدد توزيعاً ثابتاً للسلطة بين الطوائف الأربع الرئيسية : الشيعة والسنة والدروز والمسيحيين ، وهى الطوائف التى تتصارع فيما بينها حول السلطة والموارد الوطنية. وكل طائفة لا تشعر بالرضا عن حصتها من السلطة والموارد، ولكن ليس لديها أى مجال للانفصال إقليمياً.

٣- من الناحية الجغرافية - السياسية، يقع لبنان بين الدولتين القويتين العدوتين سورية وإسرائيل..

٤- يشكل الشيعة في لبنان حالياً الطائفة الأكبر، وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٥٪ من سكان لبنان شيعة، يعيشون في ثلاث مناطق رئيسية: في الجنوب، وفي البقاع، وفي ضواحي بيروت الفقيرة. ومن ناحية دينية، يرتبط الشيعة في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة الدينية في إيران.

ويرتب "سنيه" على هذه الحقائق، كما أوردها وعددها، نتائج منها : "أنه إذا تم الوصول إلى سلام كامل ودائم بين سورية وإسرائيل، ستقل الأهمية الاستراتيجية العسكرية للسيطرة على لبنان، سواء بالنسبة لسورية أو لإسرائيل . وإذا سقط نظام آيات الله" في إيران، وخلفه نظام عقلاني علماني ومعتدل، فإن الشيعة في لبنان سيكفون عن محاربة إسرائيل، وسيزول بالتالي خطر تحول لبنان إلى دولة أصولية متطرفة.

"وبناء على ذلك، لا يمكن توقيع السلام مع لبنان إلا بعد توقيع اتفاقية سلام مع سورية، أو أن يكون جزءاً لا يتجزأ من السلام السوري - الإسرائيلي. ولكي نحافظ على مصالح إسرائيل الحيوية، يجب أن يتضمن اتفاق السلام، أولاً وقبل كل شيء، تجريد "حزب الله" ومنظمات "المخربين" الأخرى من الأسلحة، وإجراء اختبار نزع السلاح لفترة عدة شهور، يتوقف فيها "الإرهاب" فعلاً، وبعدئذ يمكن لإسرائيل نزع أسلحة "المنطقة الأمنية" في المرحلة الثانية خصوصاً إذا ضمنت عدم

المساس بحلفائها، وإشراك الجيش اللبناني. وبدون إيقاف حرب العصابات "الشيعية" والفلسطينية، وبدون ضمانات لمستقبل سكان الجنوب الذين أقاموا علاقات جوار ومصالح أمنية مشتركة مع إسرائيل، لن يكون هناك اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان" [لا حاجة إلى التذكير بأن هذه التصورات سقطت باندحار إسرائيل من الجنوب اللبناني في أواخر فبراير سنة ٢٠٠٠].

ويأبى "سنيه" أن يتحدث عن لبنان إلا بلغة الطوائف والتجزئة والصراعات، ومحاولة إغراء طائفة على حساب أخرى.. فهو يقدم الوعود معسونة للمسيحيين، والشيعية.. من خلال مشروعات مختلفة، ليس أقلها بناء سد على نهر الليطاني تأجل بناؤه منذ عشرات السنين... فالسلام مع إسرائيل يحول جنوب لبنان إلى منطقة ازدهار اقتصادي. ولكن هذه الإغراءات لا تلبث أن تتساقط أقنعتها، ويتبين وجهها الزائف الذي يعبر عنه "سنيه" بقوله بصراحة وبجاجة:

"طالما لم يتحقق سلام بين سورية وإسرائيل، وطالما تواصل إيران استخدام "حزب الله" ضد إسرائيل، فليس هناك خيار أمامنا إلا الدفاع عن مصالحنا الأمنية المشروعة [!] من داخل الأراضي اللبنانية، فلا مجال لترك فراغ في لبنان..".

مصر.. و"السلام"!

بعد سورية ولبنان، يأتي الحديث عن مصر. وما من سياسي صهيوني أو إسرائيلي إلا وتشغله مصر، يبحث عن دورها

ومكانها وموقفها وتأثيرها في وعلى المشروع الصهيوني.. جميعهم يبدون خوفهم وانزعاجهم وحيرتهم من مصر التي اعتبروها "مازق إسرائيل الاستراتيجية". منذ وقت مبكر كتب بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل: "جيش مصر هو الذي يهدد إسرائيل جنوباً، من أهم نقطة تحتاج إليها استراتيجية وهي النقب، لقربها من البحر الأحمر، كما أنها مجال حيوى للاستيطان. ولذا دبرنا سنة ١٩٤٧ عملية "الضربات العشر" رمزا للضربات والكوارث التي حلت بمصر بعد رفض الفرعون خروج بنى إسرائيل. وكان هدفنا تعجيز الجيش المصرى وتعطيله لتأمين حدودنا لسنوات قادمة.. والواقع ان هناك بعض العرب مستعدون للتفاوض، ولكنهم جميعا يخشون مصر، ويرون ان تحريك الكرة لابد ان يبدأ من جانبها. وحين أوقفت مصر القتال في ١٩٤٩، ووقعت اتفاقية الهدنة، وقعتها بعد ذلك لبنان وسورية والأردن. والنزاع مع إسرائيل يتخذ أداة للحكومات العربية ضد بعضها البعض.. ومصر هي الوحيدة التي تعتبر قوية بصورة تكفى للمبادرة.. وقد حاولت مع محمد نجيب ثم مع عبد الناصر.. لكنهما رفضا التفاهم أو اللقاء.. وقد تمت مفاوضات سرية مع الملك عبد الله إلا أنها انتهت باغتياله".

هذا مجرد مثال على التفكير الصهيوني بشأن مصر.. ويبدأ "إفرايم سنيه" من حيث توقف بن جوريون، أى يبدأ حديثه عن مصر بزيارة الرئيس السادات إلى القدس "فقد حطمت الدولة الأكبر والأهم بالذات سور العزلة والعداء الذى أحاط به العالم

العربى إسرائيل منذ قيامها فى عام ١٩٤٨.

بعد هذه الزيارة ، كان ينبغي - حسبما يأمل "سنيه" - أن تكون علاقات مصر مع إسرائيل عميقة وحارة وذات مضمون كبير ، لكن الأمر لم يجر على هذا النحو . فليس هناك - من ناحية عملية - أى تعاون واسع بين إسرائيل ومصر ، فى أى مجال من مجالات الحياة . ثم يعلق على هذا الوضع قائلاً : "لا يمكن أن تكون هذه هى السياسة الرسمية لمصر" ويعتبر أن العكس صحيح .

ويمضى "سنيه" متحدثاً عن أوضاع مصر ومواقفها ، ويذكر : أن التردد المصرى فى الإسراع ببناء "سلام حار" مع إسرائيل يعود إلى "جذور عميقة فى الواقع المصرى ، وفى طريقة التفكير المصرى" . ويحاول أن يبحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ويوردها بالشكل التالى :

السبب الأول والأكثر بساطة هو أن الطبقة المتقفة المصرية وأصحاب المهن الحرة والكتاب والمؤثرين فى الراى العام لم يسلموا بعد بالاعتراف المصرى الرسمى بشرعية وجود إسرائيل [!] ، ويعتبر الكثيرون ذلك الاعتراف خيانة للتضامن العربى الذى آمنوا به على مر السنين . وحتى بعد أن وصلت المشكلة الفلسطينية (وليس النزاع) إلى طريق الحل ، لم يتوصل هؤلاء إلى ما يرضيهم ، فالجولان والقدس ، وكل مشكلة لم تحل بعد هى - بالنسبة لهم - مبرر للتمسك بوجهة نظرهم القديمة .

"والسبب الثانى ، وهو مرتبط بالأول ، تمثله الأسطورة [!] التى لم تختف بعد ، وهى الخوف من "خطر التوسع

الإسرائيلي.. فى خلال زيارتى للقاهرة [ذكر من قبل أنه زارها فى ١٩٩٥] التقيت فى مركز البحوث المهم الخاص بالجنرال [أحمد] فخرى [يقصد .. المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط!] بمجموعة من السفراء والجنرالات والمتقنين المصريين الذين شغل معظمهم مهام كبيرة فى حكم ناصر والسادات. وذهلت لرؤية كيف لا تمتنع هذه المجموعة التى تضم أشخاصا مطلعين عن القدوم لمناقشتى. ومع ذلك، ثمة حذر وخوف من "التوسع الإسرائيلى". وهذا خوف عميق. وعلى سبيل المثال يعتبر هؤلاء رغبة إسرائيل فى الاندماج الاقتصادى فى المنطقة بمثابة "استعمار اقتصادى جديد" ولا يرى هؤلاء أن جيرة إسرائيل التى يبلغ الدخل السنوى للفرد فيها حوالى ١٦ ألف دولار، أى ١٦ ضعفا للدخل السنوى للفرد فى مصر، يمكن أن تشكل خيرا لمصر كمصدر لتعاون اقتصادى، يمكن أن يزيد فى نهاية الأمر من الناتج القومى المصرى - بل يعتبرونها مصدر خطر عليهم.

"تساءل ذات مرة شمعون بيريز، حين كان فى القاهرة: ما الذى تظنون أننا نريد السيطرة عليه؟ السيطرة على فقركم؟ على الجهل؟. وشعر الحضور - المصريون - بالإساءة. لكن هذا السؤال لا يزال قائما.. وسيظل - بالطبع - قائما، لأنه لا "سنيه" ولا "بيريز" ولا غيرهما يمكن أن يصل إلى أعماقه لا تاريخيا، ولا سياسيا.. فلسطين - عبر التاريخ - دهليز مصر، وبوابتها الشرقية، ومن أرادها بسوء أساء إلى مصر أيضا، بل هدها وكان خطرا عليها.. وإن كان "سنيه" قد اقترب قليلا من

جوهر هذه الحقيقة الجغرافية - السياسية، وعبر عنها بقوله:
".التعليل الأكثر عمقا لا يرتبط بالطريقة التي ينظر من خلالها المصريون إلى إسرائيل، ولكنه يرتبط بالطريقة التي ينظرون بها إلى أنفسهم. فوعى المصريين ببلادهم يستند إلى الشعور باعتزاز قومي بالتقاليد المصرية، وعلى الوزن التاريخي لمصر في العالم العربي، فالمصريون يطلقون على بلادهم لقب "قلب العروبة". وفعلًا، فإن مصر هي التي قادت النضال العربي ضد إسرائيل، كأكبر وأهم دولة عربية...".

ويزعم "سنيه" مثل إسرائيليين آخرين كثيرين أن مصر اليوم تواجه مشكلة "المكانة" في داخل الشرق الأوسط الجديد والمختلف!! "ففي الشرق الأوسط القديم الذي كانت فيه المعادلة بسيطة: إسرائيل من جهة وكل الدول العربية من الجهة الأخرى، في الشرق الأوسط الذي سادت فيه المواجهة العربية - الإسرائيلية، كان لمصر دور خاص... وفي الشرق الأوسط الجديد، لا يوجد لمصر ظاهرياً سوى دور رمزي أقل خصوصية وأقل أهمية... ومصر التي تواجه (اليوم) صعوبات اقتصادية وتواجه مشكلة بطالة المتقنين تتساءل عن دورها في الشرق الأوسط الجديد، عن الدور الذي يناسب عظمتها التاريخية".

نستكمل قراءة رؤية "سنيه" حتى لو كانت تتضمن حقائق مبتورة ومشوهة، ومقلوبة، أي تقف على رأسها وليس على القدمين. إنه يقول: "مقابل ذلك [ذلك الذي يحدث لمصر] بدأت إسرائيل تحتل مكانة قوية أكثر في الشرق الأوسط، بفضل

تفوقها التكني والاقتصادى، وتسعى دول عديدة عربية [١] للتقرب منها. هناك مصريون ينظرون بغيرة إلى مكانة إسرائيل الإقليمية الجديدة. وينسب إلى أسامة الباز، مستشار الرئيس مبارك قوله إن "السلام سيحول إسرائيل إلى هونج كونج الشرق الأوسط". هونج كونج صغيرة، مزدهرة ومعزولة. ولكن يتضح أكثر وأكثر أن السلام قد يحول إسرائيل ليس إلى هونج كونج وإنما إلى اليابان. وهذا أمر ينظر إليه كثير من المصريين بريبة وخوف، باعتبار إسرائيل طرفاً معادياً. وهذا هو السبب وراء بحث مدرسة كاملة فى المؤسسة المصرية عن طريق لتحقيق توازن استراتيجى جديد مع إسرائيل، وسبب الإصرار على كشف وتقليص قدرات إسرائيل النووية".

إزاء هذا ، ماذا تريد إسرائيل من مصر بعد سنة ٢٠٠٠. إنها - فى رأى "سنيه" - يجب أن تحيدها ، وتبعدها عن مجرى الصراع العربى - الصهيونى، بل أن تتحالف معها ضد ما يسميه "التطرف الإسلامى المتمركز فى طهران ومن يمثله فى السودان"! فهذا هو مصدر الخطر على مصر وليس إسرائيل التى يجب عليها - كما يدعى أن تحمى مصر من هذا الخطر!!.. يقول السياسى الإسرائيلى العمالى: "إن مصر وإسرائيل حليفتان ضروريتان، فى الواقع الشرق الأوسطى الجديد، ويجب إيصال هذه الفكرة إلى جميع طبقات المجتمع المصرى [!!].. هناك مجالات قد تؤدى مشاركة إسرائيل فيها إلى المساهمة بتحسين وضع الاقتصاد المصرى، فى مجال الزراعة، عن طريق إدخال مواد إنتاجية زراعية حديثة،

وإدخال تحسينات في مجال الري والهندسة الزراعية، وفي مجال المشروعات الاقتصادية المشتركة، خصوصاً مجالات الطاقة والسياحة والصناعة الخفيفة".

أكثر من هذا، يدعى "سنيه" أن مكانة مصر الجديرة بها في المنطقة، بعد العام ٢٠٠٠، لن تتحقق إلا عن طريق مشاركة فعالة مع إسرائيل، فهو يطالب بأن يتخلص "الكثير من المصريين من المفاهيم القديمة التي تعتبر إسرائيل كياناً استعماريًا يعمل من أجل السيطرة على العالم العربي كما يطالبهم بأنه يتفهموا أن التحالف الاستراتيجي [!!] مع إسرائيل لا يشكل ضرورة أمنية، بل هو مصدر لخير اقتصادي يعود على مصر!!

وبناء عليه يرى الجنرال الدكتور أنه ينبغي على إسرائيل "الابتعاد عن العلاقات مع مصر على ما هي عليه، وعلينا أن نتحرر من إحساس الوصي الذي نولده في بعض الأحيان عندما نرتبط معه بعلاقة ما" وعلينا أن نبذل الكثير من الجهد لإقناع طبقات كثيرة في المجتمع المصري بأننا نريد التحالف وليس السيطرة. كما ينبغي أن نقنع الجمهور المصري أنه إذا عملنا معاً في جميع المجالات، في الاقتصاد، وفي العلوم، فسنحقق المكاسب المشتركة الإسرائيلية - المصرية لبنية أساسية للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، ولكبح التطرف، وللازدهار الاقتصادي للدولتين".

ويصف "سنيه" هذا الهدف - هدف العلاقة الاستراتيجية مع مصر!! بأنه "يجب أن يكون أحد الأهداف السياسية المهمة جداً

لإسرائيل في العقد المقبل". وهذه الشراكة شراكة بين دولتين فقط، ولا علاقة لها بفلسطين وشعبها وما يجري فيها وله، ولا بسورية ولا بأية دولة عربية أخرى، في المشرق والمغرب.. ولعلنا لا نزال نذكر حديث "سنيه" من قبل عن إريتريا وإثيوبيا، ومياه النيل، حيث زعم أن إسرائيل تستطيع أن "تسهم مستقبلاً بأفكار خلاقة تقلل من التوتر السياسي على خلفية مشكلة مياه النيل". ألم يرد على الخاطر أن مصر تستطيع، على المنوال نفسه، أن تقدم أفكاراً خلاقة تقلل من الغطرسة الإسرائيلية على خلفية مشكلة اسمها فلسطين؟! لقد كان شمعون بيريز أكثر صراحة من "سنيه" هذا، حينما قال في مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي: دعونا نتولى زعامة المنطقة التي تولتها مصر أربعين عاماً فقادتتها إلى الحروب!!.. وبالطبع، ففي ظل قيادة إسرائيل للمنطقة لا مجال لحديث عن تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي - الصهيوني، وهل يصح هذا في "العصر الإسرائيلي"، الذي يبدو أنه يبدأ عند "سنيه" بعد سنة ٢٠٠٠!

العراق : الخطر والاحتمال

مر بنا - فيما سبق - قول "إفرايم سنيه"، الجنرال الدكتور، إن "كل سلاح في الشرق الأوسط قادر فنياً على ضرب إسرائيل ينبغي علينا اعتباره خطراً على الميزان الاستراتيجي الإسرائيلي" أي على التفوق، النوعي والكمي، الإسرائيلي على العرب. لقد وردت هذه العبارة في مجال حديث عن العراق الذي شارك في جميع الحروب العربية - الإسرائيلية منذ

١٩٤٨. ومع ذلك لم تكن إسرائيل تعتبر العراق "خطرا جديا"، لكن الحرب العراقية - الإيرانية أدت إلى تغيير هذه النظرة، فقد تزايدت القوة العسكرية العراقية مما يجعلها "قادرة على تعزيز الجبهة الشرقية بشكل جدى، عند وقوع حرب ضد إسرائيل.. [إذ] أصبح الجيش العراقى قادرا على جعل العراق دولة مواجهة يمكن أن تتحول وتستخدم ضد إسرائيل". كما أثبتت حرب الخليج. كما يستنتج "سنيه" - لإسرائيل "حقيقة كانت معروفة بشكل نظرى قبل ذلك، وهى أن كل قوة عسكرية تتعاطم عند طرف عربى، حتى وإن لم تنشأ من البداية ضد إسرائيل، ينبغي اعتبارها دوما قوة يحتمل توجيهها يوما ما ضد إسرائيل". ولو لم يغز العراق الكويت فى عام ١٩٩٠، ولو لم يستطع الرئيس بوش استخدام جميع القدرات العسكرية الأمريكية لأصبح من الممكن لصدام فى يوم ما استخدام كل أسلحته ضد دولة إسرائيل، وإصابتها بضربة شديدة القسوة.. وآه من "لو"!

إن "سنيه" يتحدث عن صدام وعما بعد صدام، لكن حديثه ينصب أساسا على العراق، وهذا ما يتأكد من الأسس التى يضعها للتعامل معه وهى:

● طالما بقى صدام فى السلطة، فعلى إسرائيل اعتباره دوما عدوا فعليا وليس عدوا محتملا. وعلى هذا الأساس، يجب حشد الجيوش وأجهزة المخابرات كلها ضده.

● إن السلام مع الأردن يلزمنا بالعمل دائما لمنع دخول جيش عراقى إلى الأردن لا يرضى عنه النظام الأردنى، حتى لو

لم ترد مادة كهذه في اتفاقية السلام مع الملك.

● حين نتحدث عن إسرائيل في السنوات العشر القادمة ، يجب أن نفكر جيداً في علاقتنا مع العراق بعد صدام.. وسيكون عراقاً مختلفاً، وديمقراطياً بهذا القدر أو ذاك، وذا هيكل سياسى اتحادى (فيدرالى) من جنوب شيعى ، ووسط سنى، وشمال كردى.

● على إسرائيل أن تعد نفسها للوقوف ضد العراق لهدف مزدوج: أن تتابع بسبع عيون أى تطور عراقى يمكن أن يؤدى إلى تجدد قوته العسكرية بشكل عام، وقوة التدمير الشامل بشكل خاص. وعلى إسرائيل أن تبذل جميع الجهود السياسية لمنع رفع القيود والعقوبات عن العراق. وسنضطر، عند إعداد برامجنا الأمنية، إلى أن نضع فى الحساب كل تغير يطرأ على قوة العراق.

● يجب علينا أن نعد أنفسنا - من ناحية نفسية ومن ناحية حساباتنا السياسية الاستراتيجية - لاستقبال عراق جديد آخر بعد سقوط صدام. وفى تنبؤنا بشرق أوسط جديد، فى المستقبل، يجب علينا أن نعتبر العراق شريكاً فاعلاً وإيجابياً، كجار شرقى للنظام الاقتصادى المشترك، الذى سنشكله مع "الإطار الفلسطينى - الأردنى" المقبل.

هذه حسابات وتوقعات ورؤى إسرائيلى "معتدل" لكيفية التعامل مع سورية والأردن ومصر والعراق بعد سنة ٢٠٠٠، فما هى توقعاته وخطته لفلسطين ، جوهر الصراع فى المنطقة، وقضية العرب المركزية؟

الفصل الرابع

الصراع بين شعبين على قطعة أرض واحدة.
هى "أرض إسرائيل"!!

• "أوسلو - ب" حدد بوضوح أساليب التعايش فى الضفة الغربية بين مليون فلسطينى و ١٣٠ ألف مستوطن إسرائيلى.

• التسوية النهائية لابد أن توفر لإسرائيل ضمانا من أى عمل عدائى يقوم به جيش نظامى... من الشرق.

• القدس الموحدة عاصمة إسرائيل وطرد المستوطنين من بيوتهم صعب والتوطين مصير اللاجئين فى لبنان.

• لا عودة إلى خطوط ١٩٦٧ مع تجريد الضفة وغزة من السلاح الهجومى واستمرار جيش إسرائيل على طول نهر الأردن.

وقبل القراءة (٤)

فلسطين : شعب وكيان .. ودولة .. لكن !

اخيرا نصل إلى نهاية المطاف مع هذا الكتاب - المشروع، أو المخطط الذي يقدمه واحد من أبرز رجال الصف الأول في حزب "العمل" الإسرائيلي المعارض في ١٩٩٨ والحاكم حاليا في ٢٠٠٠ .. والذي تغنى ويتغنى البعض منا باعتداله. لن نقول: إن الصهيوني المعتدل هو الصهيوني الميت. بل أقول دائما: يجب أن نرى أدق الفروق في صفوف الأعداء، فالعمل ليس الليكود، وحتى بيريز ليس رابين .. وبالمثل، فإن إفرائيم سنيه ليس حايم رامون، أو يوسي بيلين أو أوري سبير .. كل واحد منهم له اسمه، وشخصيته ودوره. ولكن بينهم جميعا نقاط اتفاق مشتركة يعبرون عنها في برنامج عمل يتفقون عليه ويلتقون حوله .. وبالمثل فإن هناك نقاط خلاف ونقاط اتفاق بين العمل والليكود. ولكن هناك "سياسة صهيونية" - إن شئت أن تسميها أيديولوجية صهيونية - تجمع بينهم . وقد جمعت من قبل مناحيم بيجين زعيم حيروت انضم إلى حكومة ليفي أشكول التي شنت عدوان ١٩٦٧. وموشي دايان وزير دفاع "العمل"

انتقل وانضم إلى حكومة بيجين . أما عيزرا وايزمان صاحب
الفضل الأول في بناء "الليكود" وفي نجاحه في انتخابات ١٩٧٧
فقد انتقل إلى صفوف حزب العمل.. وحكومة "الوحدة الوطنية"
قامت مرتين بين الليكود والعمل.. نتذكر كل هذا ونحن نقرأ
الفصل الأخير من "مشروع سنيه"، فصل التسوية النهائية
لمشكلة فلسطين. والقراءة هنا لا تكفي، بل يجب أن تحت
وتحفز على وضع مشروع مضاد، مشروع عربي، له خطوط
حمراء، وله حدود لا تجوز المساومة عليها.

هل هذا ممكن؟!

لا جديد تحت شمس الصهيونية، وفي أفكارها .. خاصة صهيونية "حزب العمل" الذي يردد أفكارا معروفة تتضح إنسانية، إنسانية من نوع خاص، إنها إنسانية الصهاينة الذين يرون أن الصراع على وفي فلسطين هو صراع بين "حقين". وهل هناك إنسانية وأخلاقية أكثر من هذا، من أن لنا - نحن العرب - حقا في فلسطين، بالتزام والكمال مثل الصهاينة.. هذه الفكرة نفسها يرددوها "إفرايم سنيه"، الجنرال الدكتور، أحد قادة حزب العمل اليوم، وأحد وزرائه. وتكرار هذه الفكرة مهم في الإطار الذي يرسمه "سنیه"، إنه ليس إطار الماضي، ليس إطار ما قبل إنشاء إسرائيل ولا ما بعد إنشائها، وليس إطار ما قبل بدء التسوية، بل إطار المستقبل الآتي، إطار ما بعد سنة ٢٠٠٠، أي بعد ٧ سنوات من إبرام اتفاق أوسلو الذي أبرمه هذا الحزب نفسه، حزب العمل الإسرائيلي، والذي أسهم "سنیه" نفسه - كما ذكرنا في الفصل الأول - في التمهيد لإبرامه. ولذلك فإن كل كلمة وجملته وفقرة يتحدث بها "سنیه" عن المستقبل لها أهمية خاصة، لأنها ترسم حدود رؤية حزب العمل للتسوية، ليس مع مصر أو سورية أو لبنان، بل مع وفي فلسطين، جوهر النزاع وأصله.

ومن هنا، فإن حديث "سنیه" العمالي عن الماضي يرتبط كل الارتباط وأوثقه بحديثه عن المستقبل... مستقبل التسوية، ومستقبل فلسطين. فلسطين كما يريد حزب العمل الإسرائيلي الذي يردد وزير صحته السابق.

"الصراع بين الصهيونية والوطنية الفلسطينية هو صراع بين شعبين على قطعة أرض واحدة - أرض إسرائيل - تمتد من نهر الأردن وحتى البحر المتوسط. وقد تطور هذا الصراع في فترة الحرب العالمية الثانية، وانتهت جولته الأولى عمليا في أعقاب هذه الحرب، مع صدور قرار الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن إقامة دولتين على "أرض إسرائيل" - دولة يهودية ودولة فلسطينية".

مرة أخرى وقبل أن نمضى في القراءة لا بد أن تستوقفنا : الكلمات ، الألفاظ، المصطلحات ، التعبيرات .. ومن المؤكد أنه لن يفر من أمام عيني أى قارئ عربى تعريف "سنيه" لفلسطين بأنها "أرض إسرائيل" ويكرر فى فقرة من عدة سطور استخدام هذا المصطلح الصهيونى مرتين، ويحدد فلسطين - تاريخيا - بأنها تمتد من نهر الأردن، وحتى البحر المتوسط، أى من النهر إلى البحر. ولكن التحديد الصهيونى سيكشف عن مغزاه فيما يعد، ففي هذا الامتداد ليس هناك مكان إلا لدولة واحدة..

ونواصل قراءة رؤية ومخطط واحد من قادة حزب العمل لمستقبل التسوية بعد سنة ٢٠٠٠ حيث يستطرد قائلا:

"لم يستغل الفلسطينيون حقهم فى إقامة دولة خاصة بهم، وبدلاً من ذلك شنوا سلسلة كبيرة من العمليات [العدوانية] ضد الاستيطان اليهودى. وعندما جرى الإعلان رسمياً عن قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ اجتاحتها جيوش دول عربية، وتحولت حرب الفلسطينين ضد إسرائيل إلى حرب العالم العربى بأسره. وانتهت تلك الحرب حين انهزمت الجيوش

العربية، ووسعت إسرائيل من المساحة الجغرافية التي أقرتها الأمم المتحدة لها، وهي ١٤,٨٥٠ كم مربع وجعلتها ٢١ ألف كم مربع، حين ضمت الأجزاء الفلسطينية إليها. فتحول الفلسطينيون الذين قررت لهم الأمم المتحدة العيش فوق نصف البلاد في قرار التقسيم إلى لاجئين بلا بيت أو دولة".

ليس أمامنا مجال كي نعرف كيف يفكر زعماء حزب العمل المعتدل، حزب رايبين الذي نرف بعضنا الدموع عليه حزنا وأسفا، سوى أن نواصل القراءة ونتجرع الكأس حتى آخرها مهما كانت مرة، ومهما كانت مقززة أو مقرفة. يضيف "سنيه" مكملا روايته للتاريخ على مزاجه، وحسب رواه ، فيقول:

"هكذا جعل حكام الدول العربية مأساة الشعب الفلسطيني جوهر وذريعة حربهم ضد إسرائيل. كما حولت المشاعر القومية العربية الصراع حول [أرض إسرائيل] إلى رابط أساسي في توحيدها، وإلى قضية مركزية هي الوحيدة التي يرفعونها بشكل موحد في المنبر الدولي [!!] إلا أن توجه الزعماء العرب نحو القضية لم يرافقه قلق واهتمام بمصير الفلسطينيين، بل انحصر في عدم التسليم بوجود دولة يهودية قوية تستوعب المهاجرين اليهود في داخل الشرق الأوسط. ولم يكن عدم التسليم هذا مجرد موقف ساكن سلبي. ففي عام ١٩٦٧، قامت كل من مصر وسورية والأردن بمحاولة أخرى [لإبادة] إسرائيل بالحصار والحرب، ولكنها فشلت، وفي حرب الاستنزاف في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ حاولت هذه الدول أن تحقق لنفسها ما خسرت في حرب يونيو عام ١٩٦٧ وفشلت

ثانية، وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبخطوة مفاجئة منسقة ، قامت سورية ومصر بمحاولة أخرى لحسم عسكري وفشلنا مرة أخرى!"

حلول راسخة

قد تعتبر هذه أكاذيب أو انصاف حقائق أو تشويها للتاريخ، ولكن ما علينا من هذا كله، هذه رؤية صهيونية خالصة، علينا أن نقرأها وأن نستوعبها، وأن ندرك مغزاها حاضرا ومستقبلا.. دون ذلك لن نفهم عدونا، ولن نعرف ما يريد.. وعلى هذا النحو السابق يروى "سنيه" تاريخ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يروى روايات مختلفة عن "تعاطفه" ورقة قلبه مع اللاجئين الفلسطينيين، وكيف أجرى اتصالات مع المسؤولين الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، وقد سلفت الإشارة إلى بعض ذلك في الفصل الأول.. مما سماه "سنيه" "مشاركته الطويلة في الموضوع الفلسطيني" والتي أراد منها أن يفهم القارئ:

"إن استنتاجاتي المتعلقة بالتسوية الدائمة تستند إلى معرفة الواقع الفلسطيني في [المناطق] وعلى محاولات سابقة لجس النبض وتحديد عناصر التفاهم حول موضوعات كثيرة، ما زال الخلاف قائما بشأنها. وقد كرست ساعات وأياما كثيرة لمحاولة حل هذه المشكلة، التي تشكل مركز حياتنا، وتؤثر عليها، أكثر من أي أمر آخر."

ثم يصف "سنيه" الحلول التي يقترحها بأنها "حتى لو لم تكن

كاملة، [فإنها] تمثل حلولا راسخة في أرض الواقع المعقد للعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية" ولن نشغل أنفسنا كثيرا برواية "سنيه" للأحداث منذ خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت إلى توقيع اتفاق أوسلو ، لأنه يرويها بالأسلوب نفسه الذي روى به الأحداث التي سبقتها ، ويكفي أن نشير إلى أنه يقسم هذه الفترة إلى ثماني مراحل ، يضع لها العناوين التالية:

- ١- من حرب لبنان وحتى الانتفاضة.
- ٢- من اندلاع الانتفاضة وحتى قرارات الجزائر (أى بيان الاستقلال الفلسطينى فى ١٩٨٨)
- ٣- من إعلان جنيف إلى حل حكومة الوحدة الوطنية (هنا يخلط سنيه الفلسطينى بالإسرائيلى ، لأن إعلان جنيف تلا إعلان الاستقلال ، أما حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلى فقد تم حلها فى مارس ١٩٩٠)
- ٤- التحالف التبعيس مع صدام حسين.
- ٥- من نهاية حرب الخليج وحتى مؤتمر مدريد.
- ٦- من مدريد إلى واشنطن.
- ٧- استنفاد "إطار مدريد".
- ٨- من "مرحلة الأقنعة" إلى المفاوضات المباشرة.

التسوية الانتقالية

يدافع قيادى حزب العمل الإسرائيلى عن التسوية الانتقالية أو المرحلية بدعوى أنه "خلال مائة عام من الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى تأسس بين الشعبين حاجز مرتفع من الكراهية

والشكوك. "قال إرهاب الفلسطينى "الذى كان يجرى بالسكاكين والسيارات المفخخة زاد من ارتفاع هذا الحاجز فى السنوات الأخيرة عند الجانب اليهودى. كما أن الأعوام الثمانية والعشرين [عند كتابة هذا الجزء من الكتاب] للاحتلال أدت من ناحيتها إلى ازدياد وارتفاع ذلك الحاجز عند الجانب الفلسطينى. ولذلك، فمن المستحيل بحث موضوع التسوية النهائية فى [أرض إسرائيل] والوصول إلى اتفاق متفق عليه طالما ظل هذا الحاجز موجوداً فى ارتفاعه الحالى".

ويحدد "إفرايم سنيه"، الجنرال الدكتور، المشاكل الرئيسية التى يجب حلها فى إطار التسوية النهائية فى : القدس، الحدود النهائية، مستقبل المستوطنات، إصلاح وضع اللاجئين الفلسطينيين، وماهية المكانة السياسية للكيان الفلسطينى. مرة أخرى، ثلاثة أو أربعة، يجد المرء نفسه مضطراً للدعوة مجدداً إلى التدقيق وبعث فى المصطلحات التى يستخدمها هذا السياسى الإسرائيلى فهو لا يتحدث عن مشكلة اللاجئين بشكل مطلق بل عن "إصلاح وضعهم" والأمر نفسه فى حديثه عن "ماهية المكانة السياسية للكيان الفلسطينى"!

ومع ذلك، فإنه يعترف ويقر بأن الفجوة فى مواقف الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، حول كل مشكلة من هذه المشكلات واسعة جداً.. إنه يكاد يقول - دون أن يفصح صراحة - إن الحل يحتاج إلى فترة للترويض أو التأهيل.

وجاءت أوسلو

على هذا الأساس جاءت اتفاقية إعلان المبادئ بعد مفاوضات أوسلو، ثم تلتها اتفاقيات باريس الاقتصادية، في أبريل ١٩٩٤، واتفاقيات القاهرة في مايو من العام نفسه، ثم أوسلو (ب) في سبتمبر ١٩٩٥.. وما يقوله سنيه في هذا الشأن الأخير - أوسلو (ب) جدير بالقراءة وبالتوقف والتأمل، حيث يقرر أن أهمية هذا الاتفاق تكمن في أنه حدد واقع الضفة الغربية لمدة عامين تقريباً، فهو الذى نقل للسيطرة الفلسطينية الكاملة ٤٪ من مساحة الضفة ووضع حوالى ٢٠٪ من مساحة الضفة تحت إدارتهم المدنية، وجعل عملية انفصالنا عن السيطرة على الشعب الفلسطينى تصل إلى نقطة اللاعودة.

لكن على الرغم من ذلك، اتضح للفلسطينيين أن فشلهم فى الحفاظ على الأمن يمكن أن يودى إلى توقف العملية السلمية معهم، وإلى حصر سلطتهم الكاملة على ٤٪ من الضفة، وسلطتهم الجزئية على ٢٠٪، وإبقاء سلطة إسرائيل على ٧٠٪ من الضفة الغربية. وقد كانت لهذا الشرط قيمة إيجابية كبيرة لحث الفلسطينيين على احترام اتفاقية أوسلو.

"واتفاقية أوسلو (ب) كانت لها أهمية أخرى، هى أن تطبقها وشق الطرق الالتفافية، وتحديد صلاحيات الشرطة الفلسطينية، ومنطقة التعاون الأمنى بينها وبين قوات الجيش الإسرائيلى، قد شكل تحديداً واضحاً لأساليب التعايش بين مليون فلسطينى من مواطنى الضفة الغربية وبين ١٣٠ ألف إسرائيلى مستوطن يعيشون فيها إلى جانبهم، وأساليب العمل بين إطارى الأمن

الذين يضبطانه، وهما الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية الأخرى من جهة، والشرطة والمخابرات الفلسطينية من الجهة المقابلة، وقد اعتبر هذا التعايش العسكري - المدني المزدوج معقدا جدا، لكنه ممكن. ويعتبر "سنيه" الاتفاقيات الأربع - أوسلو أوب والقاهرة وباريس - لبنات أربع تقوم عليها التسوية الانتقالية التي يمكن قياس نجاحها - من وجهة نظره - طبقا لثلاثة مقاييس:

١- قمع "الإرهاب": هل ستعمل أجهزة الأمن الفلسطينية بنجاح وفاعلية ضد المنظمات المتطرفة التي تسعى إلى تخريب عملية السلام، بعملياتها "الإرهابية" لإثبات عدم قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين على التعايش السلمي معا.

٢- تحسين الوضع الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة: إن تحسين مستوى المعيشة سيحسن الأجواء في الشارع الفلسطيني، وسيعزز التأييد لعملية السلام، وسيخلق مصلحة مادية لمنع "الإرهاب" والعنف، وسيكبح قوة التطرف الديني.

٣- خلق علاقات جديدة في المنطقة بين اليهود والفلسطينيين . إذا تراجع [الإرهاب] في الضفة الغربية وارتفع مستوى المعيشة فيها، ستتسأ ظروف مناسبة لتحسين العلاقات بين المستوطنين الإسرائيليين وبين سكان الضفة. فالحوار بين مسؤولي الطرفين، وبناء مصالح مشتركة في الحياة اليومية، وانخفاض مستوى الخوف، وتعزيز الأمن، سيشكل أهم العوامل لنجاح التسوية الانتقالية.

كسر حاجز العداء

ولا يكتفى القيادى العمالى الإسرائيلى بذلك، بضرورة "خلق تعايش بين المستوطنين والفلسطينيين"، ولا بقيام الفلسطينيين بضرب المقاومة التى يسميها إرهاباً، ولا بترويض الإنسان الفلسطينى من خلال ما يسميه تحسين وضعه الاقتصادى، لا يكتفى بهذا كله بل يضيف إليه:

"عندما تنشأ علاقات جوار سليمة اعتيادية بين الفلسطينيين والمستوطنين، فإن هذا سيعنى أننا نجحنا فى كسر حاجز الكراهية والعداء، فى أعرض مساحاته، وليس فى أضيقها . وهذا الأمر يكتسب أهمية كبيرة. فالعنف الإسرائيلى - الفلسطينى، فى الضفة الغربية سيؤخر إقامة الكيان الفلسطينى وسيثير الشك بإمكانية وجود المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية فى عهد السلام، فإذا كانت السيادة مهمة للفلسطينيين، وإذا كان استمرار بقاء المستوطنين اليهود فى داخل الضفة الغربية مهما لهم، فسيضطر الطرفان إلى العثور على الطريقة المناسبة للعيش معاً. وإذا تحقق الأمن فى الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص أمن المستوطنين الإسرائيليين، وازدهر الاقتصاد الفلسطينى، ونشأ تعايش معقول بين المستوطنين والفلسطينيين، فإن التسوية الانتقالية ستكلل بالنجاح، وسيكون بالإمكان التقدم إلى مفاوضات التسوية النهائية".

الا يذكرنا حديث "سنيه" عن الأمن بشعار بنيامين نتنياهو "الأرض مقابل الأمن"؟. من قال إن الأمن مقولة "ليكودية" فقط؟. إن أول من تحدث عن "الحدود الآمنة" هم رجال حزب

العمل، وعلى رأسهم إيجال ألون، صاحب مشروع التسوية الذى لا يزال أساس كل التسويات الإسرائيلية المقترحة؛ سواء من جانب الليكود أو العمل.

إن التقارب الليكودى - العمالى، الذى يكاد يرقى أحياناً إلى حد التشابه والتماثل فى المشروعات، يتضح أكثر وأكثر حين نرى اقتراحات "سنيه" بشأن التسوية النهائية التى ستتوصل إليها إسرائيل خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، حسب تعبيره، فهو يعتبرها "أهم عامل من العوامل التى ستحدد مستقبل إسرائيل ومكانتها فى العالم وفى المنطقة... وإذا تحقق إنجاز تسوية جيدة مستقرة فإن هذا من شأنه تعزيز المكانة الدولية لإسرائيل. الأمر الذى سيؤثر بشكل مباشر وإيجابى على اقتصادها وعلى نوعية حياتها، فى حين أن أية تسوية مهتزة قد تعيد إسرائيل إلى واقع المواجهة والعنف، وقد تطرد المستثمرين منها، وقد تخلق المصاعب أمام مكانتها الدولية والإقليمية".

إن سنيه فى هذه الفقرة يشير إلى نوعين من التسوية: تسوية مستقرة، وتسوية مهتزة، ودون أن يحدد معالم كل منهما، فإنه ينطلق ليطرح سؤالين: حول الهدف الاستراتيجى من التسوية النهائية، وحول ما ينبغى أن تضمنه هذه التسوية. ويحدد الهدف الاستراتيجى بأنه "خلق علاقات جديدة، مختلفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فى [أرض إسرائيل]. والمقصود بذلك هو علاقات جوار طيبة، ودمج اقتصادى يحافظ على الهوية القومية الخاصة للشعبين، مثلما يجرى الآن فى أوروبا. وعلاقات كهذه لا يمكن أن تنشأ إلا من خلال الفصل بين كيانتين سياسيتين

مستقلين فى [أرض إسرائيل]، بين نهر الأردن والبحر المتوسط. أحدهما كيان سياسى إسرائيلى، معظم سكانه يهود. والكيان الثانى سيكون كيانا فلسطينيا معظم سكانه عرب. وعندما يعيش كل شعب فى داخل كيان سياسى خاص به، يمكن عندئذ قيام علاقات جوار طيبة بين الشعبين".

كيانان .. ولكن!

السياسى العمالى الإسرائيلى يتحدث عن "شعبين" وعن "كيانين"، فهل هما متساويان؟. إن هذا ما سنكتشفه فى الفقرات التالية، بعد أن يتحدث عن "أربعة أشياء أساسية" يجب أن تتضمنها التسوية النهائية، وهو يعددها على النحو التالى:

١- أمن إسرائيل: يجب أن تمنح التسوية النهائية إسرائيل ضمانات تحول دون أى عدوان استراتيجى من الشرق، أى من الأردن. وليس المقصود هنا عملا عدوانيا أردنيا، بل أى عمل عدوانى تقوم به قوة عسكرية أخرى تفتح الأردن وتستخدمه كم منطقة انتشار لمهاجمة إسرائيل من الشرق. ولا يجب أن تمنح التسوية النهائية إسرائيل ضمانات من أى عمل عدوانى من جانب جيش نظامى فحسب، بل من أى استخدام للصفة الغربية وقطاع غزة كقاعدة لحرب عصابات ضد إسرائيل وسكانها.

٢- سيادة فلسطينية: يحتاج الشعب الفلسطينى، مثل أى شعب آخر، إلى سيادة على أرض خاصة به، سيادة مع كل دلالاتها ولكن دون دلالات عسكرية قد تعرض أمن

إسرائيل للخطر. ومثل هذه السيادة الفلسطينية يمكن أن تتحقق في مناطق [أرض إسرائيل] التي يشكل فيها الفلسطينيون أغلبية ديموجرافية، أي في قطاع غزة حيث يعيش هناك حوالي ٩٠٠ ألف فلسطيني، وحوالي خمسة آلاف إسرائيلي، وفي الضفة الغربية حيث يعيش أكثر من مليون فلسطيني و ١٣٠ ألف إسرائيلي.

٣- وجود الدولة الأردنية: الأردن دولة لها هوية قومية خاصة بها، وهي أيضا ليست دولة فلسطينية، على الرغم من أن معظم سكانها من الفلسطينيين الذين يشكلون حوالي ثلث الشعب الفلسطيني، لكنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب هوية خاصة. هوية أردنية من ناحية الانتماء السياسي، وفلسطينية من ناحية أصولهم. ويجب أن تضمن التسوية النهائية وجود دولة الأردن وحققها في تقرير مصيرها.

٤- الترابط المشترك للعوامل الثلاثة السابقة: لا ينبغي أن تضمن التسوية الدائمة أمن إسرائيل والسيادة الفلسطينية والوجود الأردني فحسب، كل على حدة، بل يجب أن تضمن أيضا ترابط وجود العوامل الثلاثة معا في الواقع الاقتصادي والسياسي. المستقبل الاقتصادي للمنطقة يؤكد وجود إمكانية خاصة لدمج الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني والأردني.

إن هذا كلام له خبا، وخفايا.. ومكونات كامنة. من ناحية، الكيان الفلسطيني ليس فلسطينيا خالصا، ففيه مستوطنون، في الضفة ١٣٠ ألف مستوطن، وفي غزة خمسة آلاف. فكيف

تتحقق سيادة هذا الكيان كما أوضحها سنيه؟. والفلسطينيون في الأردن، اللاجئون منهم والنازحون أصبحوا أردنيين، وعليهم أن ينسوا فلسطينهم. وفوق ذلك كله، هناك حديث "الدمج الاقتصادي" بين إسرائيل وفلسطين والأردن.. وكل هذه الخفايا - النوايا تتضح أكثر وأكثر فيما يلي..

خمس مشكلات

في الحديث عن مشكلات التسوية الدائمة، يقول الجنرال الدكتور، القيادي العمالي إن هناك خمس مشكلات صعبة سيواجهها المتفاوضون حول التسوية الدائمة، هي: القدس، والمستوطنات، و"اللاجئون في لبنان"، والحدود الدائمة، والمكانة السياسية للكيان الفلسطيني، ويشرح كلا منها على النحو التالي:

● القدس: هناك إجماع قومي إسرائيلي على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الوحيدة. ويرى الفلسطينيون أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

● والمستوطنات: الموقف الفلسطيني يعتبرها من أسوأ أعمال الاحتلال. والإسرائيليون الذين لا يختلفون من الناحية الأخلاقية [!] مع هذا الموقف، يدركون جيدا صعوبة [طرد] ١٣٠ ألف مواطن من بيوتهم، معظمهم [أبرياء] من أية نية إيديولوجية لمنع السيادة الفلسطينية [!]. وعلى الرغم من أن قسما من المستوطنين مستعدون لمغادرة بيوتهم مقابل تعويضات، إلا أن الأمر يتعلق بمليارات الشيكلات (عملة إسرائيل)، وهذا أمر سيشكل عبئا كبيرا

على المجتمع الإسرائيلي [!]. ولذلك لا يمكن حل هذه المشكلة على هذا النحو، لأن آلاف العائلات سترفض المغادرة، وبالتالي ستبقى الصعوبة الأمنية على حالها، وإن كانت بشكل أقل حدة.

● اللاجئين في لبنان [السؤال هنا وماذا عن بقية اللاجئين في الدول الأخرى؟]: هؤلاء لا يريدون أحد [!] وهم لا يستطيعون العودة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية كثيفة السكان، كما أن الأردن نفسه توجد فيه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، هؤلاء يمكن تحسين ظروف حياتهم. والفلسطينيون في لبنان لا يستفيدون بالمقابل من أى حقوق مدنية. والقيادة الفلسطينية لا تستطيع الموافقة على أية تسوية دائمة دون حل مشكلة هؤلاء اللاجئين، وفي حال التوقيع على اتفاق نهائى دائم مع إسرائيل دونما حل لهؤلاء اللاجئين في لبنان [!]. فسيعرضهم هذا الأمر إلى الإهمال والشعور بخيانة أشقائهم لهم. وقد يشكلون فى هذه الحالة خزاناً بشرياً "للإرهاب" اليانس الأكثر خطورة. ومنذ الآن، أخذت التنظيمات المتطرفة الإسلامية واليسارية تعزز نفوذها ووجودها بينهم.

● الحدود الدائمة: يطالب الفلسطينيون بأن يكون للدولة الفلسطينية سيطرة فى الضفة الغربية، كما فى قطاع غزة. على كل الأرض، كما كانت عليها فى ٤ يونيو ١٩٦٧. لكن إسرائيل تطالب بتعديلات حدودية بفعل حقائق جرى تثبيتها على أرض الواقع، وبفعل اعتبارات أمنية أخرى.

● المكانة السياسية للكيان الفلسطيني: يتمثل أهم هدف وطني فلسطيني في إقامة دولة فلسطينية، بكل ما يعنيه ذلك. علما أن اتفاقيات أوسلو وباريس تمنح السلطة الفلسطينية عمليا معظم مواصفات الدولة المستقلة، وهناك الكثير من الإسرائيليين الذين يثير فيهم تعبير "الدولة الفلسطينية" مشاعر الخوف. وكان رابين قد تحدث عن "كيان فلسطيني مستقل أقل من دولة"، وعن حل فلسطيني - أردني مشترك.

بعد كل هذه المقدمات والتمهيدات ، وخطط الحقائق بانصاف الحقائق، وتجزئة الحقيقة الواحدة إلى أجزاء متناثرة، بعد هذا يأتي "سنيه" إلى مشروعه وربما مشروع حزب العمل ويطرح ما يسميه الخطوط المناسبة للتسوية الدائمة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. إن هذا المشروع جدير بأن يكون أمام أي مفاوض فلسطيني وهو يخطو أية خطوة على مائدة التفاوض، سواء مع العمل أو الليكود...

معالم تسوية دائمة

في ختام عرضه لمعالم التسوية الدائمة التي يقترحها، يدلي "إفرايم سنيه" باعتراف مهم جدا، إذ يقول : "السلام الإسرائيلي الفلسطيني يتضمن - من ناحية عملية - المساهمة الأكثر أهمية في تغيير الوضع الدولي والإقليمي لصالح إسرائيل" إننا يجب أن نفتح عيوننا بل عقولنا إلى أوسع مدى ممكن ونحن نستعيد قراءة هذه الكلمات ، خاصة وأن السياسي الإسرائيلي العمالي

يقول بصريح العبارة: "ها نحن في إسرائيل، وفي نهاية القرن العشرين، نحمل النزاع الذي تخلل جميع أوجه حياتنا إلى نهايته الأخيرة. إننا ندخل القرن الحادي والعشرين، والتحدى الذي تواجهه إسرائيل هو كيفية الحفاظ على العلاقات الجديدة وتطورها مع الفلسطينيين".

عن أي علاقات جديدة يتحدث "سنيه"؟ إنه يحدد معالمها بالشكل الآتي.. والخطير:

"أولا: ينبغي الحفاظ على استمرار وجود الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن، وبذلك يشكل هذا الخط حدود إسرائيل الأمنية من جهة الشرق. ويمكن الدفاع عن أراضي دولة إسرائيل ذات السيادة أمام الشرق من ثلاثة خطوط محتملة:

• الحدود القديمة، الخط الذي سبق حرب يونيو ١٩٦٧. ونحن لا نستطيع العودة إلى هذا الخط كحدود أمنية، لأنه لا يحول دون إدخال أسلحة هجومية إلى الضفة الغربية، كما أننا لا نستطيع منه حماية دولة إسرائيل بنجاح. ولذلك تعد حدود مايو - يونيو ١٩٦٧ حدودا لا يمكن أن يوافق أي إسرائيلي على العودة إليها.

• خط الدفاع الثاني هو ظهر جبل السامرة ومنطقة يهودا. وهذا الخط يمر بالمناطق المأهولة بكثافة سكانية فلسطينية، ووجوده سيؤدي إلى انتهاكات كثيرة معهم. كما أن هذا الخط لا يمنع أيضا مجموعات معادية من اجتياز نهر الأردن غربا.

• الخط الثالث: خط نهر الأردن، وهو الخط المفضل حيث تتوفر فيه الشروط الطبوغرافية الجيدة التي تتيح لنا مجال

حماية أنفسنا فيه من الشرق بقوات قليلة نسبيا. والسيطرة على نهر الأردن ستتيح المجال لمنع إدخال وسائط قتالية وأسلحة هجومية إلى أراضي الضفة الغربية. والسكان المدنيون الفلسطينيون الذين يعيشون في منطقة نهر الأردن قليلون، والاحتكاك بهم سيكون بالتالي محدودا جدا.

أما حجم القوات الإسرائيلية التي ستتمركز على طول خط نهر الأردن، وعرض الشريط الذي ستعمل فيه هذه القوات، فموضوعات خاضعة للمفاوضات. وطالما أن نهر الأردن يشكل حدودا عسكرية لإسرائيل فإنه سيعد خطا أحمر، وهذا شرط لا يمكن لإسرائيل أن توقع على التسوية النهائية دون تحقيقه [!].

ثانيا: تجريد الضفة الغربية وقطاع غزة من أي أسلحة هجومية، بما في ذلك الدبابات، والمصفحات، والمدافع، والصواريخ. وستستخدم وسائل الرقابة نفسها الموجودة حاليا في قطاع غزة حتى تسوية المرحلة النهائية، مع توسيع إمكانات التعاون من جانب أجهزة الأمن الفلسطينية على معابر الأردن.

ثالثا: القدس بحدودها البلدية الحالية لا يمكن أن تقسم أو تخضع لسيادة أجنبية. وحتى الأحياء الإسرائيلية التي بنيت فيها لا تسمح بمثل هذا التقسيم. وهناك مجالان مرنان يمكن من خلالهما الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين، الأول: إعطاء مكانة خاصة للأماكن المقدسة، وأقصد مكانة شبيهة بمكانة الفاتيكان في روما، حيث تقوم سيادة دينية داخل السيادة

الرسمية. ومثل هذه المكانة كم منطقة دينية خاصة ستلبي صلة المسلمين والمسيحيين بالأماكن المقدسة، دون الإضرار بسيادة إسرائيل على القدس. والمجال الثاني: هو المجال البلدي. فإذا تم تقسيم القدس إلى أحياء أو إلى إدارات فإن الأحياء الفلسطينية ستحصل على حكم ذاتي بلدي في إطار بلدية القدس الكبرى. وفي هذا الوضع، الذي ستعطى فيه مكانة خاصة للأماكن المقدسة، وحكم ذاتي بلدي للأحياء الفلسطينية، سيكون بالإمكان إقامة حياة مشتركة يتم فيها احترام حقوق الشعبين..

رابعاً: حل مسألة المستوطنات عن طريق معطين مكنين على أرض الواقع: الأول: هو السيادة الفلسطينية على معظم منطقة الضفة الغربية مسألة ممكنة. والثاني: إخراج ١٣٠ ألف إسرائيلي من بيوتهم دون موافقتهم هو أمر غير ممكن. ومن هنا يفرض الحل نفسه: ستضطر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة إلى البقاء في داخل التى ستكون تحت سيادة فلسطينية. وفي داخل حدود المستوطنات سيسود القانون الإسرائيلي، وسيكون سكانها إسرائيليون بكل ما يترتب على ذلك [!]... أما إمكانية توحيد عدة مستوطنات في كتلة إقليمية واحدة، وإمكانية انتقال السكان اليهود بحرية بين المستوطنات، فستجرى بلورة الحلول المناسبة لها أثناء المفاوضات، وعن طريق حوار مفتوح بين الحكومة والمستوطنين.

خامساً: مسألة اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٤٨: تتعلق على وجه الخصوص باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويبلغ عددهم حوالي ٣٠٠ ألف. والحل العملى لمشكلتهم هو استيعابهم فى

المجتمع اللبناني على أساس الاحترام الإنساني [!] ... وإذا جرى حل المشكلة الوطنية الفلسطينية، فمن الممكن حينذاك الاكتفاء بذلك الحل لمشكلة اللاجئين. وعلى الرغم من أن هذا لن يمثل حلاً كاملاً لأن الـ (٣٠٠) ألف فلسطيني لن يرغبوا في العيش تحت علم أجنبي، بينما أبناء شعبهم يعيشون تحت العلم الفلسطيني، إلا أن هذا سيشكل الحل العملي الوحيد. ومع أن بقية الحلول قد تبدو أكثر عدالة إلا أنها مجرد حلول نظرية [!]..

"سادساً: في حال دخول جيش أجنبي إلى الأراضي الأردنية، أو في حال حدوث خطر كهذا، تستطيع إسرائيل - بناء على طلب الأردن - إدخال جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الأراضي الأردنية، من أجل مساعدتها على حماية سيادتها... وإذا وضعت في الاعتبار الصلة التي يمكن أن تنشأ بين الكيان الفلسطيني والأردن وإسرائيل، فإن موقع هذا الإجراء سيتحدد في التسوية النهائية التي ستربط الفلسطينيين والأردن أيضاً.

"سابعاً: إن التسوية الدائمة التي لا يمكن التوقيع عليها إلا بعد نجاح التسويات المرحلية الانتقالية ستمنح الفلسطينيين سيادة على معظم مساحة الضفة الغربية. وهذا الكيان المستقل ونو السيادة، الذي سيضم القطاع أيضاً، سيفتقر إلى عنصرين مهمين من عناصر الدولة هما: عدم وجود جيش، وعدم دعوته لجيش أجنبي للدخول إلى أراضيه وكذلك عدم إقامته لأية تحالفات عسكرية مع دول أخرى. وليس ثم ما يمنع أن يطلق على هذا الكيان اسم دولة، شريطة وضوح وبلورة هذين العنصرين .

كما يمكن ترتيب شكلين للارتباط بين السيادة الفلسطينية والدولة الأردنية: كونفدرالية أى تحالف بين دول مستقلة، أو فيدرالية بدولة واحدة تتضمن بعض المناطق التى تتمتع بسلطة ذاتية دون استقلال خارجى. وما زال من السابق لأوانه أى من الشكلين سيتحدد فى التسوية النهائية..

حصانة ومناعة

لقد حرصت على عرض كلام "سنيه" عن مشروعه بنصه كاملاً، ودون أى تدخل إلا حذف بعض الجمل التى تمثل استطراداً ليس له مبرر، مع الاكتفاء بوضع علامة تعجب بين مزدوجين حين يكون الكلام مما لا يجوز السكوت عليه. على أية حال، لقد رأينا النقطة الأهم، وهى "قضم" أجزاء من الضفة الغربية سواء على طول نهر الأردن، أو للمستوطنات، والطرق التى تصل بين المستوطنات وغير ذلك.. فهل يبقى بعد ذلك ما يمكن أن يمثل "دولة" بالمعنى السياسى والقانونى للدولة. لقد أجاب "سنيه" نفسه على هذا السؤال، حين قال لا مانع من إطلاق الاسم، ثقة منه أنه اسم على غير مسمى. والخطير كذلك، حديثه عن اللاجئين، حيث يضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية الخاصة بهم، وعلى رأسها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بالعودة والتعويض.. فضلاً عن أنه لا يتحدث إلا عن اللاجئين فى لبنان، ويريد فرض توطينهم!

وبعد هذا يتساءل القيادى الإسرائيلى العمالى عن العوامل التى يمكنها أن تحافظ على التسوية النهائية، كما حددها

بالطبع. ويجب على ذلك بأن "أهم عامل هو حصانة إسرائيل ومناعتها، وإدارك عدم قدرة حرب العصابات والعدوان على تقويضها".

إن الحصانة الداخلية لإسرائيل - التي يشير إليها "سنيه" في الفقرة السابقة - هي جزء أساسي بل الموضوع الأساسي للفصل الأخير من كتابه. وقبل أن نتطرق إلى هذا الفصل نعود إلى الاقتباس عن أماله في المشروع الذي طرحه للتسوية مع الفلسطينيين، حيث يقول "في تقديري أن التسوية النهائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستعد وتوقع حتى نهاية هذا القرن. وستدخل إسرائيل القرن الـ ٢١ وهي مرتبطة بعلاقات واتفاقيات اقتصادية مع الكيان المشترك الفلسطيني - الأردني. وستشكل وحدة اقتصادية تضم أكثر من ١٢ مليون نسمة، نصفهم من الإسرائيليين، كما ستعزز مشروعات السياحة المشتركة القائمة على البرامج السياحية الشاملة إلى إيلات والبتراء وجرش وبيت لحم والقدس وتل أبيب، وعلى العلاقة الاقتصادية بين الدول الثلاث.

"ومن المتوقع أن يحدث أيضاً في مجالات أخرى، حين تربط شبكات الطاقة والاتصالات ويقام جهاز جمركي مشترك، وصادرات زراعية منسقة، واستخدام أردني لموانئ إسرائيل وغزة، وعلاقات طيران بين عمان ومطار بن جوريون ومع مطارات فرعية مثل عطوروت وغزة وحيفا - وستعزز هذه الارتباطات المشتركة من المحاور السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردني، وستحوله إلى عامل مهم في تشكيل قوة إقليمية.

"وفي اللحظة التي يتوقف فيها الشعبان النشيطان والمتقنان اليهودي والفلسطيني عن الحرب، ويبدأن التعاون مع بعضهما بعضا، ستتغير المعادلة الشرق أوسطية، وتتحول إلى منافع التحديث، والتقدم والاستقرار، وضد التطرف والرجعية والتعصب".

هل غادر الشعراء من متردم؟

وهل لدى الصهاينة من جديد؟

إنها البضاعة القديمة، هي هي ، من هيرتزل إلى بن جوريون، وتلميذه النجيب شمعون بيريز.. وأخيرا إفرام سنيه. جميعهم يبيعوننا الكلام، والأحلام الوردية، وعامدين متعمدين يتناسون حاجة بسيطة: إنها الأرض، ركن أركان مشروعهم، والتي يريدون أن ينتزعوها منا، وهم يحاوروننا محاورة الحوالة للسذج في يوم السوق في قرية عربية، حينما يقولون لهم "بص.. شوف العصفورة" وحين يرفع الساذج منا عينيه ليرى العصفورة التي تحلق وتغرد، تكون يد خفية وخفيفة قد تسالت إلى جيبه وانتزعت كل ما يملكه من فلوس .

الخط الفاصل

وعلى الرغم من كل هذه المخططات التي تضمنها كتاب سنيه، وعلى الرغم من أحلامه لإسرائيل كقوة عظمى إقليمية، يكاد مجالها الحيوي يغطي الكرة الأرضية من مشرقها إلى مغربها ، وعلى الرغم من أمله في بناء شكل ما من أشكال "الاتحاد" - ولو الجمركي - بين إسرائيل والأردن وفلسطين،

على الرغم من هذا كله فإن هناك مخاوف تتنابه وتورقه يفصح عنها في الفصل الأخير من هذا الكتاب الخطير، وعنوانه :
"نظرة إلى الداخل" وفيه يقول:

"هناك متغير واحد لا يستطيع أحد ضمان استمراره ، لا بالنمو الاقتصادي ولا بالتعاظم العسكري. والمقصود هو الحصانة الداخلية، قوة إسرائيل النفسية لمواجهة حالات صعبة، قد يؤثر وقوعها على الوحدة والتضامن الداخلي للمجتمع الإسرائيلي. فالمجتمع الإسرائيلي الذي لن تتأسس فيه المستويات الكاملة من الضمانات المتبادلة، ومن الإحساس "بالوحدة" ، لن يستطيع مواجهة الخطر أو الضغط الخارجي، لأن كل فرد سيهتم حينها بنفسه فقط. وفي هذه الحالة سيذوب المجتمع بسهولة في المشرق العربي، لأن غياب الهوية والثقافة المشتركة والمفاهيم الاجتماعية والقيمية المتشابهة سيؤدي إلى تشويه الخط الفاصل بين الدولة اليهودية وجاراتها، في عصر السلام.

"إن الازدهار الاقتصادي والانفتاح على جيراننا، هو الذي قد حولنا إلى دولة أنانيين . وإذا قلنا الحقيقة لأنفسنا، فإن الدلائل الأولية على الأنانية قد ظهرت في مجتمعنا.." جملة أخيرة في هذا الإطار لأنها مهمة هي قول سنيه : "إن ضعف إسرائيل النفسى فى مواجهة أخطار تستهدف جبهتنا الداخلية أصبح واضحا ومكشوفاً".

وما أكثر نقاط الضعف فى كيان إسرائيل، فى هيكلها، فى بنيتها، لكن "سنیه" لا يتناول ذلك كله، ويتجاهل نقاط الضعف

الأساسية وعلى رأسها الفجوة الطائفية وانعكاساتها الاجتماعية، كما يتجاهل الصراع المحتدم بين الأصوليين المتطرفين والعلمانيين.. ومع ذلك، فإن نقاط الضعف هذه لا تمحو نقاط القوة والتفوق في الكيان الصهيوني، والتي على ضوئها وأساسها وضع "سنيه" كتابه أو مخططه لإسرائيل بعد سنة ٢٠٠٠. إنه أكبر من كتاب، على الرغم من صغر حجمه، إنه خطة للمستقبل، ويحتاج الرد عليها إلى خطة مضادة، وليس إلى كتاب.. فقد ظن كثيرون كتاب نتتياهو "مكان تحت الشمس" مجرد كتاب، وراحوا يسطرون عشرات الكتب رداً عليه، ولكن أحداً لم يرد على المشروع أو الخطة التي تضمنها الكتاب.. فهذا الرد لا يحتاج إلى جهد كاتب، بل إلى عمل رجل سياسة، إلى مفكر استراتيجي، وربما إلى "جنرال دكتور" ونشيط سياسي مثل "سنيه" نفسه... فإن لم يمكن، فإن الخطة البديلة يمكن أن تكون نتاج عمل جماعي، وفريق بحث يضم رجال فكر وسياسة وعسكرية، رجالاً يؤمنون بحقوق أمتهم، ويحددون خطوطها الحمراء، التي لا تجوز المساومة فيها، أو التفاوض عليها.

القاهرة: ٢٦-١٠-١٩٩٨

إنه الكتاب المناسب في الوقت المناسب. فهو يصل إلى القارئ العربي في ظل ضجيج الحديث عن التسوية واحتمالاتها. وهو الضجيج الذي أثاره في شهرى ديسمبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١ المشروع الذى طرحه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وهو يقف على عتبة الخروج من البيت الأبيض، بعد أن فشلت قمة كامب ديفيد الثانية فى يوليو ٢٠٠٠.

وقد نتج عن ذلك ضباب كثيف حول ما يمكن أن يقبله "يهود باراك" رئيس وزراء اسرائيل من اعتراف وإقرار بحقوق الشعب الفلسطينى الثابتة والأصيلة والتي لا يجوز التنازل عنها، حسب مصطلحات الأمم المتحدة.

وسط هذا كله يأتى هذا الكتاب كاشفاً وفاضحاً لمشروع التسوية الذى يقبله "حزب العمل" الإسرائيلى، وهو المشروع الذى طرحه واحد من أهم قادة هذا الحزب، إنه "افرايم سنيه" نائب وزير الدفاع، أو وزير الدفاع الحقيقى، وهو لواء طبيب، ولكنه "كادر سياسى" وحزبى من الطراز الأول فى اسرائيل. ولكن الكتاب أكبر وأوسع من "حدود التسوية"، إنه يتحدث عن استراتيجية اسرائيل باعتبارها "قوة عظمى إقليمية"،

مجالها الحيوى - بالتعبير الفاشى - هو الوطن العربى كله، وما وراء الوطن العربى. واستراتيجية خطيرة مثل هذه بالقراءة الواعية، لعلها تكون بداية لوضع استراتيجية

Bibliotheca Alexandrina



03668949



ميريت

للنشر والمعلومات

